...ر تفکر ابلسانه جز بریم
...لق مالک بلده ره جاکی

...لر افک ابار قبلر
...سلر کرسند ناطولدره جاکی

...لور اولور
...ز علمه الث محو اولور
...اولور
...لور الک علمی محو اولور
...اولوب لسك
...علیم لبست اولنق ده
...ورنه ز کوره جامعیه الله م



73
19



کوکلا آب حیات استر
ارایوب بولدره جامی

نه بلسون قدرنی ساقی
دور ایدوب بلدره جامی

رموزیکه عقل ایرمز تفکر ایلسه هردم
فنی برجوهری ناطق مالک بلدره جامی

بو علم نحوا بجده هیچ
مثالک بو قدر را صلا

کر وصفک ایلسه وصاف
جهان طولدره جامی

مثالک بر عماندر که اولافک ابار قلو
مرادی بو که طالبلرکه سندن الولدره جامی

بو وحید دهر اولایدی
که سزن الدر قطره

که بو قدر رفعة قدرت
رفع ایدوب قلدره جامی

هر بیتنه بر آلت ترک عطه الت نحو اولور
هر کیمکه نحو بو قدر الک علم نحو اولور
علم نحوا ایلیوب اولیق ده اولسک
کیمه کرونمز کوره جامیه الت نحو

لاسیما بعض با خصوص
دیمکدر

ما الفرق بين اسم التفضيل و افعل التفضيل ان اسم التفضيل
يكون جملة اسمية و افعل التفضيل يكون جملة فعلية

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الكلام ٢	الكلم ٦	الإعراب ٧	[illegible] ١٠	المعرب ١١	[illegible] ١٣	أنواع الإعراب ١٥
[illegible] ١٥	[illegible] ٢٠	[illegible] ٢٢	الوصف ٢٥	[illegible] ٢٦	المعرف ٢٨	[illegible] ٢٨
[illegible] ٢٩	[illegible] ٣٢	الألف والنون ٣٢	وزن الفعل ٣٢	[illegible] ٣٨	[illegible] ٣٨	[illegible] ٣٩
[illegible] ٤٢	[illegible] ٤٥	[illegible] ٤٦	[illegible] ٥١	[illegible] ٥٢	[illegible] ٥٤	[illegible] ٥٥
المنصوبات ٥٥	[illegible] ٥٥	المفعول به ٥٩	[illegible] ٦٠	[illegible] ٦٩	[illegible] ٧٤	[illegible] ٧٩
المفعول فيه ٨٠	المفعول له ٨٢	المفعول معه ٨٤	الحال ٨٥	التمييز ٩٢	المستثنى ٩٨	[illegible] ١٠٦
[illegible] ١٠٧	[illegible] ١٠٧	[illegible] ١١٠	[illegible] ١١٣	المجرورات ١١٤	الإضافة ١١٥	[illegible] ١١٦
التوابع ١٢٦	النعت ١٢٧	[illegible] ١٣٠	العطف ١٣١	[illegible] ١٣٧	[illegible] ١٤٠	[illegible]
البدل ١٤٠	عطف البيان ١٤٣	المثنى ١٤٤	[illegible] ١٤٦	[illegible] ١٥٢	[illegible] ١٥٤	أسماء الإشارة ١٥٥
الموصول ١٥٧	[illegible] ١٥٩	[illegible] ١٦١	أسماء الأفعال [illegible]	الأصوات ١٦٥	المركبات ١٦٦	[illegible]
الظروف ١٧٣	المعرفة والنكرة ١٧٨	العلم ١٨٠	أسماء العدد ١٨١	المذكر والمؤنث ١٨٧	المثنى ١٨٩	[illegible] ١٩١

المجموع ١٩٢	[illegible] ١٩٣	المؤنث ١٩٦	[illegible] ١٩٦	المصدر ١٩٧	اسم الفاعل ١٩٩	اسم المفعول ٢٠٢
[illegible] ٢٠٤	اسم التفضيل ٢٠٧	الفعل ٢١٥	الماضي ٢١٦	المضارع ٢١٧	[illegible] ٢١٩	[illegible] ٢٢٥
[illegible] ٢٢٦	[illegible] ٢٢٦	الأمر ٢٣١	[illegible] ٢٣٢	أفعال القلوب ٢٣٣	[illegible] ٢٣٤	أفعال المقاربة ٢٤١
[illegible] ٢٤٤	[illegible] ٢٤٤	[illegible] ٢٤٦	حروف [illegible] ٢٥٣	حروف العطف ٢٥٩	حروف التنبيه ٢٦٢	حروف النداء ٢٦٣
حروف الإيجاب ٢٦٣	[illegible] ٢٦٤	حروف التفسير ٢٦٥	[illegible] ٢٦٦	حروف التحضيض ٢٦٦	[illegible] ٢٦٦	حروف [illegible] ٢٦٧
[illegible] ٢٦٩	حروف [illegible] ٢٧٢	[illegible]				

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وأصحابه
المتأدبين بآدابه وبعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات
الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد
الأعز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لأنه
الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها
وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل وما توفيقي
إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم أن الشيخ
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله

جزءاً منها هضماً لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدره على سنتها ولا يلزم
من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه
بالحمد من غير أن يجعله جزءاً من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث
عن أحوالهما وقدم الكلمة لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام
ومفهومها جزءاً من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلْم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما
بالجرح حيث قال ع جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة
بدليل قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث
لا يقع إلا على الثلث فصاعداً والكلم الطيب يأول ببعض الكلم
واللام للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف
الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلم المذكورة
على السنة النحاة **لفظ** الملفوظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت
النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقةً او حكماً مهملاً كان
او موضوعاً مفرداً كان او مركباً واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلاً ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظاً حكماً
لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه
اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة

لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص **وضع** الوضع تخصيص
شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني فيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه
بان المراد متى اطلق اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحرف
بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد **لمعنى**
المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف
معنيّ اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذاً
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج
به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص اصلاً وبقيت حروف الهجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت

بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ آخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق
به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف
يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة
وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا
لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان

على

وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى و
معناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر
كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في تركيبه بمن قبلنا
او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والآخر مفردا ولو كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما تغييره ان
لم يكن عند رسم المصنف فعلى انه حال من المستكن في وضع او من
المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع و
ان كان مستقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية

فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري لو جعلنا اللام
مما يدل جزؤه المقطاعلى جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا
فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خارج عنه
فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان
الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ

وان قيل فوقك مسلمان ومسلمون ونحوي وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان و فصارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعراب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة بالكلمة المذكورة وكذا الحركات الاعرابية شرح

وان

وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر
الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل (وهي) اي الكلمة
(اسم وفعل وحرف) اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
(منحصرة فيها لانها) اي الكلمة (لما كانت موضوعة لمعنى)
(والوضع يستلزم الدلالة) فهي اما من صفتها ان تدل على معنى
(كائن في نفسها) اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى اليها للاستقلال بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل
على معنى في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى
انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية و
سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
(القسم الثاني) وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (الحرف) كمن
والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من
البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف

قوله لانها قبل هذا الحصر عقلي و توجيهه انه في حد تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل ان ثبت عن ... فالحظ عقلي اذ ليس لتلك الاقسام مفهوم تخصه سوى ما اخرجه التقسيمان عبد الغفور

ط اذ كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله

في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع بكما
سيعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها
اما من صفتها ان يقترن ذكره للمعنى المدلول عليه بنفسه
في الفهم باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذكر المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذكر المعنى
في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم
ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب
وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في اقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه

قد علم

قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على
معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة مشتركة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل واحد منها معرف جامع
لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار
الى الحدود ههنا في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم
بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما [illegible] بكونها
واحدة منهما ضمنية فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد

اعلم ان التركيب ستة اقسام تركيب اسنادي وتركيب تعدادي وتركيب مزجي وتركيب اضافي وتركيب توصيفي وتركيب صوتي
زيد قائم نحو خمسة عشر نحو بعلبك نحو غلام زيد نحو جواد نابغ نحو سيبويه

اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى و
الاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت زيدا و
زيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد
المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه
او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعنى قائم الاب ودخل فيه مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما مهمل وليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام

بخلاف

قوله بحيث يفيد المخاطب اى من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال للتخطئة ونسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل فيه ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها للمخاطب عبد الغفور

فان الاخبار فيها مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركب لكن الان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما عصام

بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صرح في ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة فيه فانه
مع يصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او
صفاتا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك
اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر
مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين
الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد

اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل والاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندًا فالمسند اليه
مفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من
تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل
اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في
نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها و
لذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه و
محصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك قصدا تبعا والة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم
والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا و
جعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية

قوله ولذلك قيل الحرف اي يجعل الحرف
اداة الظرفية بمعنى اعتبار مفهوم كما
انها لا بمعنى اداة الدلالة بانه الى الشيء
هو الشايع في نسبة المعنى الى اللفظ يعني
يقال هذا المعنى في هذا اللفظ بمعنى
مستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى يكون
غيره فلا يتجه ان ما دل على معنى
ذلك المعنى فيه لا في غيره عصام

قوله ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين يعني السيد الشريف
قدس سره كانه اراد الشارح
بالتنبيه على ان هذا التحقيق
ليس من السيد الشريف قدس
سره كما هو المشهور بل اخذ
من كلام المص عصام

قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه
فان قلت يفهم من هذا الكلام
انه لا فرق بين مفهوم الابتداء
ومفهوم من الا بملاحظة الاول
قصدا والثاني تبعا كيف وقد قال
فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث
هو حالة فجعل الضمير راجعا الى ما
جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول
الابتداء كلي ومدلول من جزئي
قلت مدلول من الابتداء من حيث
ضيف الى السير والبصرة وليس افراد
الابتداء الا حصصا وليس افراد
حقيقة عصام

ولا يصلح ان يكون محكوما عليه او به ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا
بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه
واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية فلا تصلح ان تكون
محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

ثم

ثم رجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فعلى هذا
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق
ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق
ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف و
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها الا انها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من و
وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل اصل

اصل للمعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها
لا في حد غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني
الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في
الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبا
الصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل
فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه
وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر
قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فليس شيء منها الدال على احد الازمنة

الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب الاصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه
على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه
نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه والبحث في الدلالة
من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان
ما ذكره بعض منها والخواص جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افرادها وهي خاصة كالكاتب
بالقوة للانسان او غيرها كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم بمعنى الفعل

اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او الحصول بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على مذهب البصريين اي يوم نفع

قوله فينبغي ان لا يخالف الاصل يعني ان الاضافة اللفظية فرع المعنوية فهي اصل لها وتختص بالاسم على ما ذكره آنفا فينبغي ان لا يخالف تلك الاضافة اللفظية اصلها بان تختص بالفعل المخالف للاسم الذي يختص به ذلك الاصل فقوله بما يخالف متعلق بتختص وما هو صلة عبارة عن الاسم وقوله او يزيد عليه منصوب معطوف على صلته والحاصل ان مخالفة الاصل كونه بطريقين اما بالاختصاص بما يخالفه او الزيادة عليه بان يعم الاسم والفعل

نفع الصاد قين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً تختص

بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينقض بقولنا

مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف

الجر لفظاً وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا

يخ اما ان يكون مركباً مع غيره اولا والاول اما ان يشبه

مبني الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبني

الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى

يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذى هو قسم من الاسم

المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله

فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام

هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلاً من الاسماء المعدودة

نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره

لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان

جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذى لم يشبه

اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني

الاصل اى المبني الذى هو الاصل في البناء فالاضافة

بيانية

بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف وبهذا

القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابهاً

للمبني الاصل كما سيجئ في بابه انشاء الله تعالى اعلم

ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية

عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذى

هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك

لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب

بل في المعرب اصطلاحاً فاعتبر العلامة مجرد

الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر

من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية

حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في

تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم

يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة و

انما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب

ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من

علة للعدول

يدوّن علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب العربي
بشرط لم يستنبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالاستماع منهم
فان العارف بذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان
يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا في كلامه
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان
معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف توقف وجب ان
يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله وحكمه اي جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة
باختلاف اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل

في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض
الآخر وانما خصصنا اختلافها بان يكون في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني
ضارب زيدا فان العوامل في زيد في هذه الصور
مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي
يختلف لفظ آخره او تقدير آخره او على المصدرية اي يختلف
اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك
جاءني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرا كما
في قولك جاءني فتىً ورأيت فتىً ومررت بفتىً فان
اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ قلبت الياء الفا فصار الآخر
تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين و
مررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه

الاولى بيندا او اللام للجنس او للعهد والمعهود الاعراب الاسم اعلم ان الاعراب في اللغة ما ذكره في المعرب وفي الاصطلاح ما سيجيء ذكره عليكم وهو ثلثة اقسام اعراب بالاصالة كاعراب الاسم والاعراب بالمشابهة كاعراب الفعل المضارع واعراب بالتبعية كاعراب التوابع افصح

ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الف
صب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فان اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في
اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء وبترتب عليه
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الاخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة
لم نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي
حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو
معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين
يراد بما الموصول الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على عمومها خرجا بالتبعية المفهومة من قوله

بقوله به فان المتبادر من السببية القريب والعامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على الاختيار المختار لكن اختلاف
هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث
انها قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا و
منعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع
الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد
لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج
عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فان اللام فيه متعلق
بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني اي الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه
اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء

والمقصود من هذا التفصيل الرد على الشارح الهندي والتوسط حيث ذهبا الى كون هذا الكلام من تمام الحد وكون اللام متعلقا بامر خارج مفهوم من فحوى الكلام

بقال اعور والتى وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة
واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الجمع
فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى اخر المعرب
فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث
يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل
الاعراب فى اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن
الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية للاعراب او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعانى ببعض اخر وانواعه اى انواع

وهي الرفع والنصب والجر

اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى
الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون
الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل
ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او
حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا
علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا
كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق
الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل و
الفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب
خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق

اختص

للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة لم العامل لفظا كان
او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى
المعتورة على العرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد جاء
عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة
لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد
فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة اليه فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم
يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة
فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما
بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة

رفعا

١٦

رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة
جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم
الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى
مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع
للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم فان
النصب فيه تابع للجر كما سيجىء ذكره نحو جاءتنى مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر تابع فيه للنصب كما نذكره
نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك
وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشىء المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة و
الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة منقوصات

كرتبة الحمزة والزنا والقتل ونحو

الكذب والنم والنميمة ونحوها

اعلم ان ابوهم منها منقوصة واوية فان اصل اخ اخو بدليل اخوان واصل اب ابو بدليل ابوان واصل حم حمو بدليل حموان واصل هن هنو بدليل هنوان اذ التثنية ترد الاشياء الى اصولها [illegible] [illegible] صحاح

واو نحو فوك وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والجمع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا

كذلك

كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واحدا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها عيانا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب للتثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى

الاصل لكن يكون اعرابه تقديرية لان آخره الف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو
جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعانيها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم
والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او
بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من
لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون
الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا لثلثون
جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة

مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير
الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرعا الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة
واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما
بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع
بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه
الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعل اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرق بينهما بان فتحوا ما قبل الياء

في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسره في الجمع لثقل
الكسرة وقلة الجمع وحمل النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب للجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم
الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع في
بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير
الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل من اللفظي اشار
اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلا لام
التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما

استثقل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يرد عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها لحالة
بها كما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة
الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو
في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي
تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة لالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي حالة الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني ان تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب

بالحركة رفعاً يعني ان تقدير الاعراب في غير سلمي انما هو في
حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان
اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياءً وادغم الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديرياً بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة
ايضاً ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرياً في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظاً بل صار تقديرياً واللفظي اي الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر تقسيم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف وكان
غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على عكس الاعراب
التقديري واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما
واستجماع شرائطهما فيه اثراً سيجيء ذكره من علل تسع
او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم مقامهما اي مقام ها
تين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون
الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها
او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضاً زائدة ولهذا يعبر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلاً لقوله
زائدة والظرف متعلقاً بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون

اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليهما في هذا الوصف
فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من
قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان
وقال بعضهم انها احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب
لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم اخذ في ذكر امثلة العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث اللفظي وزينب مثال
للتعريف وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة

ومساجد

ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم
مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره
الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان
لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم
قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان

ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز لا يمتنع
سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عند المحققين ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع
الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافيته
فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب لو انها صبت
على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري فكيف يحمله قوله للضرورة قلنا

الاحتراز

الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في
قوله سلام على خير الانام وسيد … حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم … عطوف رؤوف من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان
رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا
واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي
العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع
علتان له مكررتان فاقامت كل واحدة منهما مقام علتين
لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع

فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث
لكن لا مطلقا بل في بعض اقسامه وهو الف التانيث
المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما
لازمتان للكلمة وضعا لا تنفكان عنها اصلا فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة
لزوم الوضع فالعدل مصدر للمفعول اى كون الاسم معدولا
خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
يعني صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتق
فباضافة الصيغة الى الضمير الاسم خرجت المشتقات كلها و

وان

وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز نحو يد ودم
فان المادة باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية و
اما الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان
مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو
القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس و
الناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من
غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه
تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنا

يمتاز العدل عن سائر العلل لان كلا عداه يجب حصل بتميز بغير هذا التميز
لا بأس بكونه اسم منع لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث
ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا
ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها
لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على
وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسم العدل الى التحقيقي والتقديري اما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج

المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع
الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها
ان في معناها تكررا دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة
ثلثة فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءه الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها
والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل
والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
واخر جمع اخرى مونث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه

انه معدول عما فيه اللام اي الآخر وقال بعضهم انه معدول عما
ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب البناء او التنوين او اضافة اخرى مثلها
نحو جئتك قبلا ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء
مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع لان قياس فعلاء افعل
ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما
ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعى او جمعاوات واذا اعتبر اخراجها عن واحد
منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب وافرس فانه لم يعتبر اخراجها
عما هو القياس فيها كالانياب والافراس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على
انياب وافراس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج

ليلزم من مخالفتهما الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ و
انما بهذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر يفرض يكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجوده اصلا ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على
فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني
تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء نحو
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس
فيها الا السببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما على بنائها
مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع

مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره
لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع
الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون فيما نحن
فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا
على ذوات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه
الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذ مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل عرضت له
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال

لا اصل

لا اصل بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف
الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط
الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان تخرج عن سببية منع الصرف الغلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لشيء ما فيه
سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
الى قرينة فلذلك اي لما ذكر من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية

لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية علما زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث وكذلك منع اجدل للصقر علما زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان علما زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في
هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم
الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه شرط لم
شرطه فسبب منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير
التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان و
لان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء

في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط لجوازه ولابد في وجوبه من شرط اخر كما قال اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي
زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما
اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فيتحتم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء
شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علمين
للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين يمتنع
صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط التحتم

تأنيثه وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأنيثه وهو تحرك الاوسط واما ماه و
جور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأنيثه
وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث
قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية
للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التأنيث
بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر
قدم ظهر التاء كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامها فعقرب اذا
سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة

المعرفة اي التعريف لان سببية منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون
علمية اي ان تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمن علم
ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في ضمن المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او كالمنصرف فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمة واين كون العلم مما وضعه
غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة
في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقلها العرب من
لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان

في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل
ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا
لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة
فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع
صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك
الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض
الخفة احد السببين فنوح منصرف وهذا التفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فان قلت نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اعتبار
المصرح لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلم نرع قوته فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الاخرين لئلا
يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية

سبب

سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن في ديار
بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولا قوام انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاول تقدم ما هو متفرع على
وجوده كما لا يخفى اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة في
الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده
ما يقال ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت

في بعض الصور مرتين تكسيرًا فانتهى تكسيرها المغيّر للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغيّر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغته
مصونة عن قبول التغيّر فيؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث
حالة الوقف والمراد بهاء تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارة وانما اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء على زنة المفردات كفرازنة فانها
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيخرج عن قوة
جمعيته فتؤثر ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض
ليس جمعًا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما
سبق ان صيغة منتهى الجموع على ضربين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها واما ما كان بغيرها فممتنع صرفه
لوجود شرط تأثيرها كما جد مثال لما بعد الالف حرفان
ومصا

ومصابيح مثال لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما
فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن مقدر تقديره ان حضاجر علم
جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن
الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي
الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من
هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير
مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم فيه

الا لو كانت العلمية مؤنثة ...
فالمعتبر في منع الصرف علم شخص

لانه علم لجنس الضبع مذكراً كان او مونثاً وانما التزم المصنف
التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط
ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة
وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد
على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او
في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه
قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكماً فالجمعية

على هذا

على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على اسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقاً لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديراً وفرضاً
فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
الصرف فقدر حفظاً لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السرا
سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل
لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً والاصل في الاسماء الصرف فلا
اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار من الحرف
اي كل جمع منقوص على فواعل يائياً كان او واوياً كالجواري و
الدواعي رفعاً وجراً اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه كقاض
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة

منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما
هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
جوارٍ على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان الجمعية
مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يحرك الياء

مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فيها وقع فيه من الاعلال واما
في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف
اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم ويشترط عليه شرط العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له
قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه بايجاده
اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة عجيبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة وان كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصرف فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني منه

اعلم ان تأثير الاضافة في المضاف الصرف وجه لتأثيرها
في المعنى تعريفا كما مر كم وعثمانا فلما لم يؤثر الصرف
في المضاف اليه الذي هو كالجزء منه لغاية مقام التعريف
وعدم جواز الفصل بينهما في السعة بشيء مع تأثير
الاضافة في منع صرف الجزء الاخير كما في بعلبك
ومراد الشارح رحمه الله بقوله لان الاضافة تخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه هو ان لا تؤثر فيه
الا الصرف لانه يرها بفيد تعريفا وبقوله فكيف تؤثر
في المضاف اليه هو ان تؤثر فيه ايضا الا الصرف لان
الاستفهام للانكار والاستبعاد وبقوله بايجاده
هو ان لا تؤثر فيه منع الصرف لان الشيء الواحد
لا يؤثر اثرين متضادين لان اجتماع الضدين
ممتنع فاذا اثر في الصرف فانه لا يؤثر في عدمه
واجب سيما في مادة واحدة حكما فان التركيب
الاضافي في حكم كلمة واحدة كما اشير آنفا
وحاصل الكلام لم تؤثر في منع صرف المضاف
فان لا تؤثر في المضاف اليه اولى لان البعيد
في الاتحاد وعند النحاة الاتحاد اللفظي فقط
فلكونه في الاتحاد وعند الاتحاد في المعنى
اشكنوا بأو ضربت مع عدم استقلال العجيب
الاتحاد هنا في اللفظ لعدم
واعتبر شرعبد الله علمًا واعرابه
مع اتحاد المعنى استقلال اللفظين
المضاد بين مرسى انتهى

من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و
نفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فانما اكتفى في
ذلك بما ذكره فيما بعد من انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك لم يحتج الى اخراجها ههنا
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع
دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما المنع
الصرف انما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الفي
التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالمذكور ههنا

بهذا المعنى لا الاسم الشامل للصفة والاسم فشرط اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع فيتحقق شبههما بالفي
التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي وان
كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع
دخول تاء التانيث عليه ليتحقق مشابهتهما الفي التانيث على حالها
ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرط وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيتحقق مشابهتهما الفي التانيث على حالهما ومن ثمة اي
ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه
صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على
مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران

لم يختلف سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرائط على كلا القولين لانتفاء سكرانة في وجود
سكرى ولم يختلف ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم فعلى

فائدة لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان
مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا
اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في
سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه
الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذّر اسم ماء وعثّر لموضع و
خضّم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِب على
البناء المفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل

غير

غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد
من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في
اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان له
على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون
قياسا ولا اسود فان لحوق التاء في اسودة للحية الانثى ليس
باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء لانه لا يقال احمرة وانصرف يعمل لقبول
التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير

وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر
واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى
الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت
زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل
محق صرف لما تبين اى ظهر حين تبين اسباب منع الصرف و
شرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى
السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء
لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن
الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر
واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اى العدل

ووزن

ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد معهما شيء من الامر الدائر
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما
هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث
هو وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما
هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان
يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب
ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر
فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع

وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم تجرد وجود اصل تحقق
لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضي
لوجود سببين في اخمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
المعنوي ثم انه اشار باستثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور بابي
الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما
ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيند رج فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن
من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا

ينصرف

فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبارا للوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير
منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث باعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو
خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث الى اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان
الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد
وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش
فقد ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو

وبوزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر

لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا

لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من

الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه

اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر

على باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية

بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية

الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من

اعتبار متضادين بمعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص و

الوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما

اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كالف اسود وارقم فان

قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقديرا حد

الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل

اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن و

جميع الباب اي غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه

او الاضافة اي اضافته لا غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة

الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية

ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او

غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه

انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت المشابهة بدخول ما هو

من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسم فرجع

الى اصله الذي هو الصرف فيدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع

مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا

والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر

انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر

الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر

الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب

لان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معًا او زالت احديهما كان منصرفًا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطًا للسبب الاخر زالتا معًا كما في ابراهيم وان
لم تكن شرطًا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب
بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفه اسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر
الذي لا يعقل كالصافنات لذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام
الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفًا بها لفظًا او تقديرًا او محلًّا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعًا لفظًا
او تقديرًا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث عن احوال
الفاعل

الفاعل اذا كان مضمرًا متصلا كما سيجيء فمنه اى [redacted] المرفوع او مما
اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو عليه
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة
او حكمًا ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدًا اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا
المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما شبه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه
عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في

في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا النحج عنه
المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديم الخبر على المبتداء اذا كان المبتداء نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه و
ليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفا[عل]
على جهة قيامه به اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه
به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل
كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا
حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند

اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه ويدل على ذلك اسكان
اللام في ضربت لانه لدفع توالي الاربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك اي الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
رتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني و
مستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي
جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل و
مفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم

ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن
الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا
بعد ان يطلق علم ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي
اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعول اي مفعول
الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
وكذا اذا اضيف المصدر الى الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد عمرا
اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

فان

فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد
في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم
من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع
جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه
من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود و
اما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا
لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه

او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسط بينهما فى صورة التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة بهذا القيد مثل
ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة
وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
متصل فلمنافات الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب فيه تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال

محقق

محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان
يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل فى
الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر فى نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عند مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني

ويكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاكك المهلكات بالى
وباتوسله الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على
تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل
صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه الابهام بدون حذفه
فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد
فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل بفعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له
من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون
الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى

نعم

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى
الكلام الاستدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اى نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم
عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته
فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ
المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو
مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل

نحو لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعد
هما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو بكونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه عما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول
عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره
مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد
نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم
الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معاً واما
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني

زيد

زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم
الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمراً وليس هذا قسماً ثالثاً من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في
اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً
والعالم لم يرد منه الا القسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً وضربني واكرمت
زيداً واكرمني وضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً

مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا

ويختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول
ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في
الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر وامتناع الحذف على
وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في
هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل لانه شيء مسند
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ونظيره
ثم الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعمال الثاني اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل
كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته فان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمان

الزيدان

الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الفعلين
او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني
واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير
مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر الا ان استغني عنه والا
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا اضمار قبل
لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولم تحذفه وان
جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه
اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واظهر المفعول الاول

فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفردًا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو
قوله منطلقًا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا
لاحظ المفعول الثانى اسماءً الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير
ملاحظة تثنية وافراد والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولًا مفردًا والثانى مفعولًا
مثنى فلا يتوجهان الى واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا
قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه
بالمفعولية وامرء القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقول امرء القيس
كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل
من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطًا او جزاءً او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى
من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفًا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المؤخر

وتمام البيت
ولو انما اسعى لادنى معيشة

انتهى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وتم
يستقيم المعنى يعنى انى لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال
ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يفعل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله او فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق
به واقيم هو المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه
اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله و
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة
الفعل الى فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول
مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادًا تامًا فلو اسند الفعل اليه
ولا يكون اسناده الا تامًا لزم كونه مسندًا ومسندًا اليه مع كون
كل من الاسنادين تامًا بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب
علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له

والمفعول معه كذلك اي كا
المفعول الثاني والثالث من باب علمت فانهما لا يقعان
موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون
الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول
في الكلام تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول
به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعولا مطلقا للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشديدة التنبيه على
ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين
زيد فان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به
فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول

واعلمت صح

مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل صح

مقام

اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ
ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما
هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا
هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي كما سمي ان وكان وكانه اراد بالعوامل
اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي
المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن
وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن

اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي صح

لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هومنكم باجنبى
بخلاف ما لوكان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر اوما
يجرى مجريه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو
قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى واحترز به عن نحو
اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد
قائم مثال للقسم الاول من المبتداء وماقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعدحرف النفى واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعدحرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعدحرف النفى والاستفهام مفردا
مذكورا بعدها نحو ماقائم زيد واقائم زيد واحترز به
عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
جاز الامران اى كون الصفة مبتداء ومابعدها
فاعلها سادا مسد الخبر وكونها بعدها مبتداء والصفة
خبرا مقدما فههنا ثلث صور احديها اقائمان
الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتداء
وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما
مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اى اسم المجرد عن العوامل

اللفظية

اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب
فى يضرب زيد لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد واحترز
به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند
المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتداء واحترز به
عن القسم الثانى من المبتداء ولك ان تقول المراد بقوله
المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى
من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العوامل فى المبتداء والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى
الابتداء عامل فى المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء والمبتداء فى
الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الاخر
وعلى هذا لايكونان مجردين من العوامل اللفظية واصل المبتداء
اى ماينبغى ان يكون المبتداء عليه ان لم يمنع مانع التقديم على
الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمه اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء
التقديم على الخبر لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير
عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر
الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة

وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان
يكون معرفة لان المعرفة معنا معيناً والمطلوب المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل
مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان
المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب
عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت وانه لا تعدد في جميع
الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد
بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولك شر اهر
ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ
يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل
قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف

بصحة

بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر لكلب بالنباح المعتاد
قد يكون خيراً كما اذا كان مجيئه حبيب مثلاً وقد يكون
شراً كما اذا كان مجيئه عدو والمهر له بنباح غير معتادة
يتشاءم به يكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده
موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلام اي سلام مني قبلي عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه
من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه
التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز
ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى
الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً

بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه
الا اذا ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضاً
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها
راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك
العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو
الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو
الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام
قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي
الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير
جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصلح مفردا ووجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل
هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه

الاول

الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا
التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه تحقيقا لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على
المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر
معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد
المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا
له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه
الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخرى
فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه

اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن
الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما ... والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد
اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان
قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر
باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ
لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره
في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ
من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة
او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له
بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده

متوكل

متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على
التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول
عن الفتحة لخفائها او في الكتاب مثل عندى انك
قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع
هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد
المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا و يستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم عاقل واما
بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في
الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى الصورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال المراد المص بتعدد
الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه و

ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد
يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فحينئذ
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها نظراً
الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد اله
الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب
عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية هى هنا
بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً
ماولاً بالفعل ليتاكد مشابهته بالشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلاً او في حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي
باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

ملاقيكم

ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف
بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف
المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح
دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق عن دخولها عليه
لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك
المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو
سيبويه إنّ المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن
دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله
تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل

توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت
ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم
الذى الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه واعتد بقوله و
ذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره لمع ان كلا
القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فمما يدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق
ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية
او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا
لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المستدل
المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف فى قول المستهل المبصر
للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا
الهلال والله بالقرينة الحالية وليس هذا من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه

اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم
جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير
ساد مسده اى ففى وقت خروج السبع واقف وقد
يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم
اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى غير
الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف رحمه الله اولها
المبتدا الذى وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب
حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما فى قول الشاعر ولولا
الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل
مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم
الذى بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورة او بتاويل
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان

اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي
راجلا وضربت زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي
زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام
الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان قيام الحال مقام
الظرف والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
كان التامة والذي يظهر لي انه يقدر في نحو ضربي زيدا قائما
يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول فضربي زيدا
يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما
ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي
ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون
مستريحين من التكلفات البعيدة وقال الكوفيون

تقديره

تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات
المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر عن غير سد مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الا
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربه قائما وذهب بعضهم
الى ان المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب
زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون
مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم و
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومن المرفوعات خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهي أن وكأن ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء

والضيعة في اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة

عملت رفعا ونصبا مثاله هو ای خبر ان واخواتها
المسند الی شیء اخر دخول احد هذه الحروف علیهما فقوله
المسند شامل لخبر کان وخبر المبتداء وخبر لا لنفی الجنس
وغیرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جمیعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف علیهما وروردها علیهما الا ایراث
اثر فیهما لفظا او معنی ولا ینتقض التعریف بمثل یقوم فی مثال
قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم ههنا من حیث اسناده
الی ابوه فلا یحتاج ان یجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الی اسماء هذه الحروف ویلزم منه استدراک قوله بعد دخول
هذه الحروف ولا الی ان یجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فیحتاج الی تاویل الجملة بالاسم حیث یکون خبرها جملة مثل
ان زیدا یقوم مثل قائم فی ان زیدا قائم فانه المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره کامر خبر المبتداء ای حکمه کحکم
الخبر المبتداء فی اقسامه من کونه مفردا او جملة او نکرة
او معرفة وفی احکامه من کونه واحدا او متعددا او مثبتا
او محذوفا وفی شرائطه من انه اذا کان جملة فلا بد
من عائد ولا یحذف الا اذا علم والمراد ان امره کامره بعد
ان صح کونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا یلزم
من ذلک ان کلما یصح ان یکون خبرا للمبتداء یصح ان یقع
خبرا لباب ان حتی یرد علیه انه یجوز ان یقال این زید
ومن ابوک ولا یجوز ان یقال ان این زیدا وان من

ابوک

بعد ص

لیس مما یدخل علیه ان بهذا المعنی بل انما دخل علی جملة یقوم ابوه صح

ابوک الا فی تقدیمه ای لیس امره کامر خبر المبتداء فی تقدیمه
فانه لا یجوز تقدیمه علی الاسم وقد جاز تقدیم الخبر علی المبتداء
وذلک لان هذه الحروف فروع علی الفعل فی العمل فارید
ان یکون عملها فرعیا ایضا والعمل الفرعی للفعل ان یتقدم
المنصوب علی المرفوع والاصل ان یتقدم المرفوع علی المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعی لم یتصرف فی معمولیها بتقدیم
ثانیهما علی الاول کما یتصرف فی معمولی الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا اذا کان الخبر ظرفا ای لیس امره
کامر خبر المبتداء فی تقدیمه الا اذا کان الخبر ظرفا فان حکمه اذا
حکمه فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة کقوله تعالی
ان الینا ایابهم او فی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو ان
من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وذلک لتوسعهم
فی الظروف ما لا یتوسع فی غیرها خبر لا التی لنفی الجنس
ای لنفی صفة افراد الجنس مثلا لا رجل قائم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی
الرجل بنفسه هو المسند الی شیء اخر هذا شامل لخبر
المبتداء وخبر ان وکان وغیرها بعد دخولها ای بعد
دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما مر
فی خبر ان فلا یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب ابوه نحو
لا غلام رجل ظریف انما عدل عن المثال المشهور و
وهو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
فی الدار صفة بخلاف ما ذکر لان غلام رجل معرب منصوب

لا يجوز انتقاع صفته على ما هو فيها اى فى الاذ خبر
بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف ونحوه وانما الحق به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيرها
ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما
كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى
لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرونه
الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم
لا يثبتونه اصلا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا يحتاج
الى تقدير الخبر وعلى التقديرين اسم ما ولا المشبهتين
بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر ولهذا
تعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا
وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما الحق
بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل
فى المعرفة والنكرة هذا اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما ولغة اهل الحجاز وردت
القرآن نحو ما هذا بشرا وهو على اى عمل ليس

يجعلون ما يرى خبراً فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر صح

ولا

فى لا دون ما شاذ اى قليل لنقصان مشابهة لا
بليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى
مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر
عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون
لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد
بالمسند او المسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع فلما فرغ
من المرفوعات شرع فى المنصوبات فقدمها على
المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير
تقييده بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة فانه لا يصح اطلاق المفعول عليها الا بعد

صيغة

الباقية

بعد تقييدهما بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعل فاعل
فعل الاصطلاحي والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا و
وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما
كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس
المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان
معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به
مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي
في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما

قوله اياه مفعول بفعل والضمير في اياه يرجع الى معنى

كونها

كونها بحيث قامت لفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثا
نيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليها بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليها وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ماهية المعراة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
والعدد بخلاف اخويه اى اللذين هما النوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد
يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله
اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبت الله نباتا وسيبويه يقدر له

عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبت
الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل
ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا
واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم يصل ما طلب وجدعا
اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة
واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا قيل عليه فقد قالوا حمدت الله
حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس في كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له
وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط
كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
هو وقع فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا صح

نفيه

نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى
نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على
الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن
اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير
سيرا الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه فعله
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي
يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او الى المفعول

المفعول المطلق صح

مثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثاليه صح

وبانَّ غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان
انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فامّا منًّا بعد اي بعد شد الوثاق وامّا فداءً فقوله تعالى
شدّ الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق والغرض
المطلوب من شدّ الوثاق امّا المنّ والفداء
ففصّل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب
بقوله فامّا منًّا بعد وامّا فداءً اى إمّا تمنّون
منًّا بعد الشدّ وامّا تفدون فداءً ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر
واحترز به عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ
حسنٌ لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزيد زهدٌ زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى
بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتُ حمار و
وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم

التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق صح

اى الذى قام به معناه واحترز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا به صوتٌ صوتَ
حمارٍ نحو مررت بزيد فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ
اى يصوت صوتَ حمارٍ من صات الشئ
صوتا بمعنى صَوّتَ تصويتا فصوتَ حمارٍ
مصدرٌ وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله
له صوتٌ وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوتٌ ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو
مررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى اى
يصرخ صراخَ الثكلى وهي امرأة ماتت ولدها
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه
الجملة غيره اى غير مفعول المطلق نحو له على
الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم
لان مضمون الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا
لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد
نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو با عتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه

اى من تلك المواضع صح

اى موضع وقع المفعول المطلق صح

المطلق

الجملة محتمل غيره اي غير المفعول مثل زيد
قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قول زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم
مفعول من حيث هو اعتبار وصف الاحتمال
فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث

حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر و
يتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
الى شيء اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول ليلا
يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا
مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين
اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الآن اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف لبّ فانه يتعدى باللام
المفعول به هو ما وقع اي الاسم ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب واقع عليه ولا يقولون في
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به
المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال لواحد منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم
من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل فلا يشكل
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهم انه وقع

عليه

عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان احصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد
ووجهه اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يمنع مانع من التقديم
كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح

مثال الاغراء نحو اخاك اخاك اى الزم ومثال المدح نحو الحمد لله اهل الحمد اى حمدت
ومثال الذم اتانى زيد الفاسق الخبيث اى ذممت ومثال الترحم نحو مررت
بزيد المسكين اى ترحمت ١٢ م

اخاك م

او الذم او الترحم نحو اخاك اى الزم اخاك بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعى اى
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم و
هو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا
مأهولا اى معمورا لا خرابا او اهلا اقارب لا اجانب
ووطئت واتيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع
الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه
ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى

وقصد

وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص
احكامه بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال
بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل
الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون
النائب لفظيا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا
كما فى المذكور من المثالين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله

بقوله بحرف نائب م

المنادى

يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله و
لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى جميع المذاهب كلها مثل يا زيد جملة والمنادى احد
جزئي الجملة فعند سيبويه جزئي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولتطلب الاختصار في بيان النصب بقوله و
ينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او
الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل
مسند الى الجار والمجرور واغنى به عن الضمير فيه وارجاع

الضمير

وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف ونعني
كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية في كونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان
لا يبنى الا لمشابهته للحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت
الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد ولا
وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث

نحو یا للمظلوم ای یا لقوم فانه لو لم یفتح لام الاستغاثة
لم یعلم ان المظلوم فی هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم
ینعکس الامر لان المنادی المستغاث واقع موقع کاف
الضمیر التی تفتح لام الجر معها نحو لک بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمیر فان عطفت علی المستغاث
بغیر یا نحو یا لزید ولعمرو کسرت لام المعطوف لان الفرق
بین المعطوف وبین المستغاث له حاصل بعطفه علی المستغاث
وان عطفت مع یا فلا بد من فتح لام المعطوف ایضا نحو
یا لزید ویا لعمرو وانما اعرب المنادی بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه کانت مشابهته للحروف فاعرب علی ما هو الاصل
فیه قیل قد یخفض المنادی بلامی التعجب والتهدید نحو یا لزید
ایضا فلام التعجب نحو یا للماء ویا للدواهی ولام التهدید نحو
یا لزید لاقتلنک فلم اهمل المصنف ذکرهما وکیف یصدق قوله
فیما بعد وینصب ما سواهما کلیا واجیب بان کلا من هاتین
اللامین لام الاستغاثة کان المهدد داعی فاعل یستغیث

بالمهدد

بالمهدد دلیله مفعول لیحضر فینتقم منه ویستریح من الخصومة
وکان المتعجب یستغیث بالمتعجب منه لیحضر فیقضی منه
التعجب ویتخلص منه واجیب عن لام التعجب بوجه آخر ذکره
المص فی الایضاح وهو ان المنادی فی قولهم یا للماء ویا للدواهی
لیس الماء والدواهی ولا یخفی علیک ان القول بحذف
المنادی علی تقدیر کسر اللام ظاهر واما علی تقدیر فتحها
فمشکل لانتفاء ما یقتضی فتحها کما هو ظاهر مما سبق ویفتح
ای یبنی المنادی علی الفتح لالحاق الفها ای الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فیه لان
اللام تقتضی الجر والالف الفتح فبین اثریهما تناف فلا
یحسن الجمع بینهما مثل یا زیداه بالحاق الهاء به للوقف
وینصب ما سواهما ای ینصب بالمفعولیة ما سوی المنادی
المفرد المعرفة والمنادی المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقدیرا ان کان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهی المفعولیة متحققة فیه وما

محذوف وانما المراد یا قوم او یا هؤلاء اعجبوا للماء او للدواهی

بغير مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون
مفرداً بان يكون مضافاً او شبه مضاف واما ان يكون
مفرداً ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون مفرداً ولا معرفة
فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد
الله والثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو ما يكون مفرداً
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً مقولاً لغير معين اي لرجل
غير معين وهذا توقيت لنصب رجلاً لا تقييد له لانه منصوباً
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة
مثل يا حسناً وجهه ظريفاً ولم يورد المص لهذا القسم مثالاً اذ
حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما
معاً فلا احتاج لا ايراد مثال لهما على انفراده مع ان المثال
الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاشتمل
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما

سوى

سوى المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكماً
وانما قيد المنادى بكونه مبنياً لان توابع المستغاث
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراً الاكرم
لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما
جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة
بان لا تكون مضافاً معنوياً ولفظياً ولا شبه مضاف
او حكماً بان تكون مضافاً لفظياً او مشبهاً بالمضاف
فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد لتدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية و
المشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
الحسن وجهه والحسن وجهه وان لم يجر الحكم الآتي في

التوابع كلها بل يجري في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها
وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند
المص ذكره ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعطوف المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا
على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه
المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب على محله
لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب
المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا
يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانهما
الاكثر والاشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد
والحارث

والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول بحرف
يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه
على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت
رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلا حكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو

عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة
و يا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية
لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية و
البدل والمعطوف غيرما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل
وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في
الحقيقة ولا مانع في دخول حرف النداء عليه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا

الحكم

في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو و
يا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم المنادى
المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز
ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل
يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يختار فيه الضم لما عرفت
من قاعدة بناء المفردة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة
وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به

واذا نودى المعرّف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسّط اىّ مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرّف باللام تحرّزا عن اجتماع اَلتى التعريف بلا
فاصلة ويا هذا الرجل بتوسّط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسّط الامرين
معا والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة و
حقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مرّ لانه اى الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على
انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك مما يخرج
صفة الاسم المبهم عن حكم تلك القاعدة وتوابعه بالجرّ عطف
على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا
ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى
المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام

قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل واللام معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام فى الله ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف اصلى وهو الهمزة فى اله واما العدم لوزن الشرطى فى اطلاق الاسماء المبهمة على الله تعالى

مع اللام وهى اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن
محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اِلٰه حذفت
الهمزة وعوّضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختصّ
هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله اُناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى
سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيّمت قلبى
وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان
فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما
حكموا بانه اشد شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيم
تيم عدى اى فى تركيب تكرّر فيه المنادى المفرد المعرفة مضموما

وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة ففى الاول الضم والنصب
وفى الثانى النصب فحسب واما الضم فى الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف عدى
مذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى العدى المحذوف بقرينة
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مقام
النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح الاول
اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين
النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر صح
والبيت لجرير حين التيم ان عرانى بهجوه فقال جرير خطابا
لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقيكم فى سوءة اى مكروه
من قبل هجائه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى
واسقاطها اى الياء اكتفاء بالكسر اذا كانت قبلها كسرة واحترز
عن نحو

عن نحو يا فتاى مثل يا غلام اكتفاء بالكسر وقلبها الفا نحو
يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع لان النداء صح
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بسرعة
ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليه وقلب
الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك
بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول
يا عدو و يا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون المنادى المضاف الى
ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حال الوقف
تقول يا غلاميه و يا غلاميه و يا غلامه و يا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل وقال اى العرب فى محاوراتهم

يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما ترى ما اضيف الى ياء المتكلم مع
وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار
اليها بقوله ويا ابتَ ويا امتَ اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على
وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا
نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره
لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا
يا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى
الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة مثل ياب باغلامي فقالوا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن امّ
ويا ابن عمّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عمّا

ويا ابن

ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر
نشذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فالطريق الاولى وهو
في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه
لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي في آخر المنادى
تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا
بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون

مضاف حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا ان لا يكون المحذوف من الاول لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى
المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام
لعدم ظهور آثار النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه
غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ
فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم
دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الموجودين وهو
ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية
ناسبت التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون

فيما ابقى

فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان
وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا
وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو
ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف
اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم من غير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى و
لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان
كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر

قال الشاعر في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا صاح انى صادق غير كاذب

كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو
مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه
ح يكون من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح
اى صحيح اصالة لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلات لانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرضى ومنه نحو فاة
حرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف او
واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزا
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه
لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان هما في آخره حرف
صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف الحرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية
المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس بالترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا

في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا
معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع
صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر
صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم منه
بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا
بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة نحو واحد اى فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي

وفي ياكروان ياكرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد
معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد الضمة فلا جرم قلب الواو ياء وكسر
ما قبلها كما في ادل في جمع دلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يستعمل بعض العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد
محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
وبذكره في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه

ويقال في ترخيم يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف منه الالف والنون بقي يا كرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوحة فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة

كالميت

كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما
كالمصيبة والحسرة والويلة اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيباه ويا ويلاه واختص المندوب بوا امتيازا له عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه ~~اى مثل حكمه في الاعراب~~
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم
من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا
او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع الاقسام المنادى حتى يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا
المعروف وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى الالتباس
ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف

نحو يا حسين بحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت بندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه
بندبة غلام المخاطبين اثنين وجاز لك زيادة الهاء ان الحاقها
بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم
المندوب المتفجع عليه عندهم الا الاسم المعروف اي الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال
وارجلاه اذ لم يشتهر بهذه اللفظة مندوب خاص انتقل الذهن
الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع
لحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
وازيداه الطويل لان اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه
جئ به بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز يا امير
المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز

لحاق

لحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم من
جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع
اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى و الاشارة
اي الا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي
على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء
كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف منه
الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او غير بدل نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو

بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف منه ايهذا منه
غير ان يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا وللموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن
الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء في اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف
النداء منه مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين
كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم
مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق
مع انه اسم الجنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان
حذف حرف النداء في اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية
يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في
القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هي اكبر
منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا الاعلان

حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فانه ليس من
هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا
ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث في تلك
المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول
اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي على اضمر عامله بناء على
شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على
شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد
ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل
او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه فزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره وحاصل ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا

بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم نفسه هو اي احد الامرين
الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اي النصب لاحد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو
الظاهر المتبادر فقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا
ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس بمجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو
في زيدا كنت اياه وهيهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير
مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسبه
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة

ثلثة

منها م

ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقامة الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
بجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
المحبوس عليه فينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته احذف ضربت الاول لوجود
المفسر اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده و
لابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه فان الاسم

الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران ولا بد من الصور الخمس
اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود
ما به صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمن لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
في العطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع
وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف
عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها

مع انها ايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير
الطلب احترازا عما اذا كان يقع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار فيه هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل وقيل اما مع غير الطلب اي الواقع
على الاسم المذكور لا لمفاجاة فانه كونه من اقوى القرائن مثل خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا
تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف
ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني
ما ولا وان وليس لم ولما ولن في هذه الجملة اذ هي عاملة في
المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا
ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته

وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى
قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة
على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي
ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد
حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع
فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته

موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب
لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و
جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود
ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في
مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطف الجملة التي يقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات

قوله الامران مصدر لا تثنية ولا جمع المصدر لانه يدل على الحدث والمراد بهما هنا لا ... اريد النوع والعدد

وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فتح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى بعضها قريب غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع من غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض و

لبس

وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظهر في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه
بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه
وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت المختصر المناسب في
اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه
احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما
ذكرته مفقود واذا الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
ما اضمر عامله فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذلك اي
مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر انه في صحائف

اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا

كل شيء في الزبر فتؤول في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى

لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها

فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان

صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله

تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم

مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية

صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره

كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر كبيرة وصغيرة

واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه

بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان

قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه

القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن

بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاية على الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة

لئلا يلزم

وقوله تعالى الزانية والزاني قدم الزانية على الزاني لان ... وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما قدم السارق على السارقة لان الزنا في النساء اغلب والسرقة في الرجال اغلب

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما

يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند

المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا

فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر

المبتدأ كالجزاء فالفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته

على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله

فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه

الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية

مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي

حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة

ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت

زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في

جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا بد خروج المنابطة فتعين

الرفع الا ان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين

ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب و
اختيار النصب ها هنا لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او من جعل الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع من
تلك المواضع التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير اي ما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شي
عن شي وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه
النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده
اي فيما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المجهول عطفا على حذر او ذكر المعقد فان قلت فعلى هذا الاية
من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع
في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد
الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا المحذر مثل اياك والاسد
والا تخذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك

بعد نفسك

بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو رميه بالعصا وبعد حذف الارنب عن
نفسك وعلى التقدير من المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى
عليك ان التقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا
على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما بتقدير
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يوذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في
اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن الحد بدليل ذكرها فيما بعد وتفصيلهما في النوع الاول

اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وان يحذف من كما كنت
تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر مع ان وان
قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف
قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا
نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان
يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي
مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه

انه

الالف واللام في المفعول بمعنى الذي فصار التقدير الذي فعل فيه والهاء في فيه راجع الى الالف واللام والجار والمجرور في موضع الرفع لقيامه مقام الفاعل لب

عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور بحيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان
ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى فيكون انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وهو من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي
المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما
يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اي المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في
لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر

الا شرط نصب في

كالمصدر والمحدود ومنها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في
الزمانية نحو صمت دهرًا وافطرت اليوم وظروف الزمان
المكان ان كان مبهمًا قبل ذلك اي تقدير في حملاً على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم
يكن مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا ووصفًا نحو جلست في المسجد
وفسّر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه لا انقطاع الارض فيكون مبهمًا وان لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي تنصبها قال وحمل عليه
اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو
دون وسوى لابهامهما لان ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان
معينًا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست

لالابهامه

لالابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينًا مثل
دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لالابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكون الاصح انه
مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله و
هذا محل تأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيده ذلك ان كل فعل
نسب الى مكان خاص هو فرد منه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له
ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح
ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا
في البلد ونفس الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

على الاستعمال الافصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في
في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الافصح استعماله بدون في و
نقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده
وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا
فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويخرج اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله لانه لم يرد
بذكره

بذكره معه اراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل
لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل
بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اديته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب
تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقة الآخر الا ترى ان صحة تاويل
الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد
وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه
اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن
والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرام الزائر عنده
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه

اى شرط نصبه تقديرها وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير
اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخصها بالذكر لانها الغالب فى
تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من الباء او فى مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله و
قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت
النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقائها فى اللفظ
فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون
فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى يتحد فاعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى و عن
ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ المغايرة

فكونه اجنبيا فيلزم اللام

بينهما الا

الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى
القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا فى الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه
اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا فى صدور
الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى
لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر

فی الاکثر والیه ذهب فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی
قراءة النصب وفی بعض الحواشی ان هذا الرأی شریف جدا و
قیل الوجه ان یجعل من قبیل وقد حیل بین العیر والنزوان
فان مفعول ما لم یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره
ای حیل الحیلولة لان بین للزوم ظرفیته لا یقام مقام الفاعل
فعلی هذا معناه الذی فعل فعل لمصاحبة علی ان یکون
مفعول ما لم یسم فاعله ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر
المجرور للموصول هو مذکور بعد الواو احترازا عن المذکور بعد غیره کا
کالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذکور ای یکون ذکره
بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافاد ذلک اثباتا سواء کان
ذلک المعمول فاعلا نحو استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک
وزیدا درهم وسواء کان ذلک الفعل لفظا ای لفظیا کالمثالین
او معنی ای معنویا نحو ما لک وزیدا ای ما تصنع والمراد بمصاحبة
لمعمول الفعل مشارکته فی اصل ذلک الفعل فی زمان واحد
نحو سرت وزیدا او مکان واحد نحو لو ترکت الناقة و

فصل

وفصیلها لرضعها فلا ینتقض بالمذکور بعد الواو العاطفة نحو
جاءنی زید وعمرو فانها لا تدل الا علی المشارکة فی اصل الفعل
دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان الفاعل
فی المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التی بمعنی مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لکونها اخصر واصلها واو العطف
التی فیها معنی الجمع فناسب معنی المعیة فان کان ای وجد
الفعل ای ما یدل علی الحدث فیعم الفعل واسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وغیرها لفظا وجاز ای لم
وجدها لفظا ای لم یجب العطف ولم یمتنع فلا ینتقض
بمثل ضربت زیدا وعمرا لوجوب العطف فیه فالوجهان
ای العطف والنصب علی المفعولیة جائزان نحو جئت انا
وزید بالرفع علی العطف وزیدا بالنصب علی المفعولیة وان
لم یجز العطف بل یمتنع تعین النصب مثل جئت وزیدا
فالعطف فیه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاکید المتصل بالمنفصل
ولا بغیره وان کان الفعل معنی ای امرا معنویا مستنبطا

من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز
وجه آخر بل هو العطف نحو مالزيد وعمرو والا اى وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما يلابسه فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
مالزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
بيان المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول
كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز
واضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل

اى نحو حصول الشى بعد

اعادة الجار مثل مررت بك وبزيد والمال بينى وبينك

لما فرغ من بيان المفاعيل شرع فى الحال فرغ من التمييز وههنا

اعلم ان الحال على ستة اقسام حال منتقلة وحال مؤكدة وحال موطئة وحال مترادفة وحال متداخلة وحال دائمة فمثال الحال المنتقلة نحو جاءنى زيد راكبا وضربت زيدا راكبا ومثال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ومثال الموطئة قوله تعالى كذلك فصلت آياته قرآنا عربيا وقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ومثال المترادفة ومتداخلة نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا فان ضاحكا ان كان حالا من زيد كان مترادفة وان كان حالا من ضمير راكبا كان متداخلة ومثال الحال الدائمة قوله تعالى وكان الله عليما حكيما

غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد
الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانهما تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد
عمرا راكبين لفظا اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع
الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
فى معنى الفاعل او المفعول به وكذا المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه
الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا

المفعول مع

يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او
المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا
فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول مالم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او
يُبيَّن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الى دخول ما وقع حالا
عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة
فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان

مثل قوله تعالى صح

باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله صح

حقيقة

حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية
الضمير في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال
المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في
نظم الكلام انبه او اشير ويصير زيد مفعولا به لفظا بل مفعولية زيد
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
بصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل
الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل
عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد
مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة

والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً ولعله في الدار جالساً وكأنه
اسد صائلاً وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراطها ان
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة مثل جاءني رجل من بني تميم
فارساً او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امراً من عندنا ان جعلت امراً حالاً من كل امر
او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكباً
او بعد الانتفاء النفي نحو ما جاءني رجل الا راكباً او مقدماً عليه
الحال نحو جاءني راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير
هذه الامور الخمس وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم

ووقوع

ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالباً
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي
الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله
وصاحبها معرفة مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها ان تكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي
ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها لمجاء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من
العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص متداخلة بعضها
في بعض او المعنى على نغص مثل الدخال ومررت به وحده ونحو مثل
فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط

كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اى تعترك العراك وتنفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه
الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة وثانيهما انها مصادر
موضوعة موضع النكرة اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان
كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة
وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم
يكن فيها شائبة تخصيص باسوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين معرفة مثل جاءنى زيد ورجل راكبين وجب تقديمها
اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى
مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى
فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع
وان لم يلتبس اطرادا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما جاء مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم
الفاعل مثل الظروف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور

خارج عنه

على المصدرية

خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا
نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تاخر المبتدأ عن
الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما
فى الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان
مشابها للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا
لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا
فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد وجوه الاحتمال
الثانى لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك
لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او
بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان

لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على
المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه
خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر
اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير تأول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في

تاويل

في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في
الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي
فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع
كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من
ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل
في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقديم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه
الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما
كما والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير في
منه فيجب ان يليه قال الشارح الرضي واما الضمير المستكن في
افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم و
مع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما

كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
أقيم المظهر مقامه واوجبوا ان
يليه صح

منه قاعدًا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرًا اسم الاشارة
اى أشير اليه حال كونه بسرًا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلة بسرًا
اطيب منه رطبًا وتكون اى الحال جملة لانها على الهيئة كالمفردات فيصح
ان وقعت حالًا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية
محتملة بالصدق والكذب لان الحال عند الخبر عن ذى الحال واجرائها
عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شىء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة ولا تقتضى ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالًا
لا بد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهى الضمير و
الواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعًا مثبتًا او مضارعًا منفيًا او ماضيًا
مثبتًا او ماضيًا منفيًا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة
الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معًا لقوة الاسمية

في الاستقلال

في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفى بها مثل قوله عم كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين وهذا
اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في
الحال المنتقلة واما في حال المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكِّد و
المؤكَّد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو على الاصح والمضارع
المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعًا مثبتًا ملتبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظًا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى
من الواو نحو جاءنى زيد يسرع وسلوا بهما اى بما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معًا او باحدهما

وباحدهما وحدها من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالكلمة. فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني
زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني
زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني
زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت
لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل منه
ذي الحال او وقوعه عليه بحسب الارادة المتبادر من الماضي المثبت اذا
وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد
من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا

لا يجوزان

لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف في
هو الحال والمبرد يجعل جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في
المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز
حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المتهيء له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة للراشد او حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال اي احقه بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر عنه حققته واثبت منه على

بعد حال صح

بقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى
تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا
وقال صاحب المنهج اجمع النحويون [illegible] عندى ان يقدر يحق عطوفا و
شرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مفردة اى مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى ارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذفه احترز به عما اذا كانت فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر
وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من جزئين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو
الله شاهد قائما بالقسط [illegible]
التمييز ما اى اسم الذى يرفع الابهام احترز به عن البدل فان
المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ
بل هو تركه مبهم الايراد معتبر المستقر اى الثابت الراسخ
فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر و

وان كان

وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى
الكمال و هو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان
قولنا جارية يرفع الابهام فى قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل ناشئ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل
جزئى [illegible] منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد
واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع
فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر
موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى
عن ذات لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك انه

ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع
له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من
حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي
فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة
صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل
زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء
منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعها عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين

غالبا

غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر
والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر
تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل
نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة
مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد
بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على
الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو
التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على
التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها و
معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم

بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء انما
قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم ولا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فالمفرد اي التمييز وان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه و
يقع بمجرده على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمعه كالماء والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها
فلا بد من الاثنى او جمع قيل وفيه بحث فقصد الانواع كالمثنى نظر
لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
خصوص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
ان يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره

في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدلان ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي
المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى اي وجد التمييز
ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم المفرد
بها افتقر التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز
اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا
كثيرا لحصول الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون
الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما
في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرو بكر وعشرو رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد
عشرين او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة
الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد

مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع
ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني
اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة وكان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم
الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم
للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا لغير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص

خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب
نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق
للمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف
على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر
التمييزات والاكتفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز
قد يكون صفة مشتقة وايضا له اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد
على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد
ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا

معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير ان لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما يصح جعله للمنتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير
عنه جاز ان يكون ذكر التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا
برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن
متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا
فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد
اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون
تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله للمنتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما و
دارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له
بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء

المنسوب

المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون للمنتصب عنه
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد
من وحدة التمييز او تثنيته او جمعه سواء كان لمطابقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه
مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد
جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته
او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

وكان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة بها نحو كفى زيد
رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره
واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لمشتقاتها المعنى على الحال نحو لله زيد
فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من
فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال و
ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغير جهة الصفة ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة

كما ذكرناه

كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز و
قد ذكره ووقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة
تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى الحقيقة
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى التجارة مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل
فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما

استاذ المبرد وتلميذ الاخفش

بجوازِ تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهم في هذا التجويز بقول الشاعر
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب على تقدير
تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه
واما تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفساً تمييز عن نسبة كاد
اليه اي وما كاد الحبيب نفساً تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل
البيت على تقدير تأنيثه ايضاً على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما
يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميتهما بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيم
قسميه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاماً
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني
احدٌ الا زيداً او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظاً اي ملفوظاً نحو جاءني القوم الا زيداً او تقديراً
اي مقدراً نحو ما جاءني الا زيدٌ اي ما جاءني احدٌ الا زيدٌ بالا
غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيدٌ و
ما جاءني القوم لكن زيداً جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في
المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني
القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو
جاءني القوم الا حماراً وهو اي المستثنى مطلقاً حيث علم اولاً
بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانياً بما يفصله من تعريف
قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجاً او غير
مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ذكرناً للاختصار منصوب وجوباً

اذا كان واقعاً بعد الا غير الصفة لا بعد غير وسوى وغيرهما قيد به
وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلاً في المستثنى لئلا
يدخل غيره في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو
جاءني القوم الا زيداً واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ليس ح واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هي لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوباً لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقاً معنوياً اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه او مقدماً عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه

سواء كان

سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيداً القوم وما
جاءني الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعاً
اي المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو
ما في الدار الا حماراً في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى لغة اهل الحجاز فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبل الا اسم يصح حذفه نحو
ما جاءني القوم الا حماراً فهم ههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون
قبل الا اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله هو المعصوم
فلا يكون داخلاً في العاصم فيكون منقطعاً او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدواً
اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيداً او بعد خلا من خلا يخلو خلواً نحو

جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى
بنفسه والتزم هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا
وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي
الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعما لات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي
المستثنى منصوب ابدا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما
فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا بتقدير خلو زيد وعدو عمرو وبالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت
خلوهم او خلو بعضهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم او كلهم من زيد

او

منصوبا كلاهم

او مجاوز بعضهم او جميعهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما
على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو مضمر راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا
يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا التي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال
من الغير المجرور والحال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا
احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا و
غيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه

بغير واو علاوة صفة لكلام غير موجب اي الكلام غير موجب ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا
يكون منقطعا والا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما
مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على
حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى بالاسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه
فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وسوى والحال
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فانه يصح
مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضربه من المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل جزء هذا الا الاسفل عند المفرغ الا
التمام او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين

على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب صح

منه

يدخل

يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقات القراءة كل يوم الا
يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او
الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقرير عموم
المستثنى منه في الموجبة في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني
الا زيد بان يخصص المستثنى منه لكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما
جائزا مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها و
مخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين نحو قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة

دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وفي عدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة
على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم
زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر انه ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد والمراد كل من يتصور منه الضرب

من معا

من معانيه كلا والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا
تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالحقيقة بقدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد
لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع
محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به
فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس
في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه
لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم
من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في صورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما
صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد
الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر
لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك

غير جائز وفي الصورة بين لا غير ترجيح لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرو بالنصب لانه فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية كانها حصلت بكلمة لا فيكون كالنصب
الحاصل بالعامل فلا يتبع من تقدير الا حقيقة او حكما ليعمل في هذا العطف وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه فلا يتقدر من تقدير ما كذلك
ليعمل فيه وما ولا لا تقدر ان حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما
اذ الكتفي به وهو جار المبتدا منفيا واعتبر سرايته فحمل المستثنى محمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني
بعد ما صار الكلام مثبتا لا انتقاض النفي بالا لانهما انما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فيحمل غير وغير على انه محمول على المحل
احد وهو الرفع بالابتداء والثاني مرفوع على انه محمول محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا نقطة المستثنى
محلا لانه من الاعراب بمحل قريب وهو النصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفع بالابتداء فلم اعتبر الا على البعيد قلت
لان محل القريب انما هو بعمل لا وهي بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فالحمل على محل البعيد ولا فرق
محل فليس زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها انما عملت للفعلية لا للنفي فلا انتقض
معنى النفي فيه عملها لبقاء الامر العامل حتى لو ليس بالجملة اذا جاز ذكر الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل
ان الا ليس للفعلية لا للنفي جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فيه قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما

باعمال

باعمال ما فيه قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا
والمستثنى بغير مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او
ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر الاستعمال
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر و
معناها تنزيه المستثنى عما ينسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيدا اي نزه الله عمرا ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعراب اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها في هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على
خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله
كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها

في الصفة غالباً اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد
متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكوراً لا مقدراً كما قد
يكون مقدراً في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكوراً يكون
متعدداً ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لابد لها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجال
او تقديراً كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني
رجلان الا زيد منكر اي منكراً لا يعرف باللام حيث يراد به
العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به لجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به لجماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون و
انما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد

الوجهين

احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله عشرة الا درهماً وانما يشار
عند وجود هذه الشرائط الا الحمل على غير لتعذر الاستثناء عند
وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا يحمل على الصفة غالباً فقيد تام يعقوب غالباً لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحداً او الا رجلاً او رجلان ولكن
لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان
فيهما آلهة اي في السماء والارض الآلهة جمع اله وللاولاد لالة فيهما عدد
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية
صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور وهي الآلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الآلهة بتعين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي
الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار
المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت

وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة
غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد
الا زيد أن يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب
وحمل المص رحمة الله عليه ذلك على الشذوذ وقد قال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء
النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء
القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب

الاصح

في المذهب الاصح

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق
سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء
اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع ويقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك او الاسناد
انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين
اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل
كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرّفين وليسا من الافراد المعرفين ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ ولكنه يتقدم على
اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلئلا يلتبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف نحو الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير

وان شرا فشر ويجوز
في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان
خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما
نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل
منفصلا فزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما فعل في الاول من غير الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان

واخواتها وسنذكرها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه
بعد دخولها اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيداً قائم
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضاً بمثل ابوه في ان زيداً ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه واعمالها بعمل اسم لا
لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من
المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوب بعضه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها
فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزاً ولا يبعد ان
يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلاً كما
هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها العدم
عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً لكنه لما
اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة

لفظة لا

لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً او مشابهاً به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال هذه
مترادفة في الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او في الضمير المجرور
في دخولها وما بقي في الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال
لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد
عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال
لما يليها نكرة مشابهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور من
تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا
مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
قوله فانه علة لقوله ليترتب الخ
لو كان مفرداً معرفة او مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به
اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد
نحو لا رجل في الدار والكسرة في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور

والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم غلامي مسلمين ولا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا مضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها على ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا
امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع

الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس
فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير
اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون
مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا
ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قولهم
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير فيه بل هو
منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل
لاشتهاره علي رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها و
يقوي هذا التاويل ايراده صريحا بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا

علی سبیل العطف وکان عقیب کل منهما نکرة بلا فاصل
یجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجیه فانها بحسب
التوجیه تزید علیها الاول فتحهما ای لا حول ولا قوة الا بالله علی
ان یکون لا فی کل منهما لنفی الجنس ولا قوة عطف علی لا
حول عطف مفرد علی مفرد وخبرها محذوف ای لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او یحذف خبر جملة الاولی لاستغناء عنه بخبر الجملة
الثانیة والثانی فتح الاول ونصب الثانی ای لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولی لنفی الجنس واما نصب الثانی
فلان لا الثانیة مزیدة لتاکید النفی والثانی معطوف علی الاول
فیکون منصوبا حملا علی لفظه لشبهه حرکته حرکة الاعراب ویجوز
ان یقدر لهما خبر واحد وان یقدر لکل منهما خبر علی حدة و
الثالث فتح الاول ورفع الثانی نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما
فتح الاول فلان لا الاولی لنفی الجنس واما رفع الثانی فلان لا زائدة
والثانی معطوف علی محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد علی مفرد بان یقدر لهما خبر واحد او عطف جملة علی جملة

بان

او عطف جملة علی جملة ای لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله صح

بان یقدر لکل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا
قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغیر الله حول وقوة فجاء بالرفع
فیهما مطابقة للسؤال ویجوز الامران ههنا ایضا والخامس رفع الاول
علی ان لا بمعنی لیس علی ضعف فان عمل لا بمعنی لیس قلیل وفتح
الثانی نحو لا حول ولا قوة الا بالله علی ان یکون لا لنفی الجنس
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه یجوز ان یکون رفعه للالغاء
عملها بالتکریر لا لکونها بمعنی لیس لان شرط صحة الالغاء هو التکریر
فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فیها لتوافق الاسمین بعدها فی الاعراب
فهذا علی توجیه الاول متعین لعطف جملة علی جملة ای لا حول ولا
قوة الا بالله ولا یلزم ان یکون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلی التوجیه الثانی یحتمل ان یکون من قبیل عطف مفرد علی
مفرد او عطف جملة علی جملة کما لا یخفی واذا دخلت الهمزة علی لا
التی لنفی الجنس لم تغیر العمل ای عمل لا ای تاثیرها فی مدخولها اعرابا وبناء
لان العامل لا یتغیر عمله بدخول کلمة الاستفهام ومعناها ای
معنی الهمزة الداخلة علی لا التی لنفی الجنس اما الاستفهام حقیقة

فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو و
حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا
ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونونه
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني
فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم
لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي الثاني وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني
والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال

بعد حال

١٢١

بعد حال او صفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم
جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد و
نصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح و
ظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على
المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني

اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس
واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول
ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا
المبنى ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع
لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف
في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز بعين ان

الاصل

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار والمجرور خبر لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله
ولا غلامى له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا
في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء
لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا
حين يقال باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف
في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة
وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز
تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين

نفلو ثانيا فلان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما
يفهم من غيره ومن ثمه اى ومن اجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى
الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اى في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى شىء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لشركته
في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة
لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور باستقلال
في غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد.

نفي

فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لان العمدة فيما بينهم اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل
وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة
وحكم المص رحمة الله بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفاً
كثيراً في مثل لا عليك اى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وجود
الخبر لئلا يكون اجحافاً وفي قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً
جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اى لا مثل زيد موجود
وجاز ان يكون خبراً اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفاً فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما و
ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة
مجازية وحصر الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها

وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا
يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما لها
بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليها ولغة
الحجازي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا و
ما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم
قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملها اذا كان واحد من هذه الامور
الثلثة اما اذا زيدت ان فلانه ما عامل ضعيف تعمل لشبه ليس
فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي
بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يقتضي الايجاب

الايجاز

بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو
قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها
بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم
اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا
يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور
مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا

ابعاً كل اسم حقيقة او حكماً ليشمل الجمل التي يضاف اليها
نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسبة
شيء اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً نحو مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً اي ملفوظاً كان ذلك
الحرف كما في قولنا مررت بزيد او مقدراً حال كون ذلك
المقدر مراداً من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه
وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير
مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الجر شرطه
ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لا بد من التلفظ
بالحرف نحو مررت بزيد مجرداً اي منسلخاً عنه تنوينه او ما
قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى

علامة

علامة تمام الكلمة وتميزها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظراً الى كلام القوم حيث يقولون قائلين بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن او التصريح في شرحه
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن و
لا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل
ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاماً فانه لا يعلم انه اي شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه كانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفاً في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعاً

اللفظية صح

الا

قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة قلت فائدة
الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز
عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس
المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا
ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى
من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط

ان يكون

ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون
بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ان كان مباينا
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث
واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم
الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير
من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمال

الاسم

وردّها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن ردّ الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبيِّن والمبيَّن قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
في قليلا ردّوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام ولما الاضافة
بمعنى اللام ومن فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة
المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لا ان نسبة امر الى معيّن تستلزم معلومية المنسوب
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معيّن فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرّف

باللام

آخره فمضيت ثمّة قلت لا يعنيني

كما ان المعرّف باللام في اصل الوضع لمعيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معيّن كما في قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني وذلك على خلاف وضعه
وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانّ اضافتهما لا تفيد
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام
الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل مشهور بمماثلته
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا
كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان
علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمّى بذلك الاسم

وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يكون او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في
نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة
لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا
تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام
او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه
الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف
باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا

قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما
جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا
لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه

نيابًا واستعمالًا امّا قياسًا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل وامّا
استعمالًا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
[illegible] غلالات الاني والابار البلاقع وامّا ما
جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازٌ عما اذا
لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازٌ عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة
الا تخفيفًا لا تعريفًا ولا تخصيصًا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة
العقل بازاء ما يسقط في اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل
الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقةً مثل ضارب زيدٍ او حكمًا مثل حواجّ بيت الله او بحذف نوني
التثنية والجمع مثل ضاربا زيدٍ وضاربو زيدٍ واما في لفظ المضاف

اليه

(استعاره)

رأيت اسداً في يده سيف ده رجل شجاع شجاعتده اسده تشبيه
اولندی جنسنده اولماسی ادعا اولندی اسد لفظی رجل شجاعده
استعمال اولندی استعارهٔ مصرحهٔ اصليه اولدی
اظفار المنية نشبت بفلان قولنده اولمنيه منيه سباع ايله
ضرر ايتمك تفرقه ايتمك اهلاك ايتمكده سبعه تشبيه اولندی
جنسنده اولماسی ادعا اولندی سبع لفظی منيه‌ده استعمال
اولندی ذکرده ترك اولندی سبع مشبهه به ملائمی
اولان اظفاری منيهٔ مشبهه اثبات بو استعاره رمز اولندی
ذلكه مرموز استعارهٔ مكنيه ذلكه اثبات استعارهٔ تخييليه
ينقضون عهد الله قولنده عهد الله مطلوبه وصلتنده سببيده حبل تشبيه
اولندی جنسنده اولماسی ادعا اولندی حبل لفظی عهده استعمال
اولندی حبل لفظی ذکرده طی ترك اولندی حبل مشبه به ملائمی اولان
ينقضون مجازی عهد الله مشبهه اثبات استعارهٔ مذکوره يه رمز
اولندی ذلكه مرموز استعارهٔ بالكنايه ذلكه اثبات حقيقة عقليه اولدی

فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان
اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف
اليه معاً نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير و
استتاره في الصفة ومن ثمه اى من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه
باضافة صفة لامعمولها وجعلها صفة للنكرة ومن جهة
انها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجز الاول للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذاً صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم

جواز

يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفاً جاز
تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك
انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط
وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة
لواحقه خلافاً للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة
حساً على الاضافة بمجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع

في شعر الاعشى من قول الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى
باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا
فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به
اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على
انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا
يزجي خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي

البيض

اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان
صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما
هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له
بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة بالاضافة
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتائج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة
المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث و
اطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة الروي في القصيدة
واما لانه قياسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف
بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا
على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول

ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
معرّفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني
انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن
قال نحو في قول من قال اعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف و
الكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لمحموليته
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعني جاز وبيانه انهم اذ اوصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس

اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوّزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما في باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا في باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان
ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف اليه ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك بالمنفصل بالتنوين
ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه
لانهما في باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة

لا للاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك
حملاً على تظيرهما على الاجوبة عن استبعاد الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب المص رح على موافقة بعض
الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعيف لانه عطف المجرد عن اللام على المحلى به
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الضميرين الاخيرين الى المسئلة
ظاهر وبعض الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف

ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من مبنى التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر وكهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافاً للكوفية فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب عنه بان مثل هذه
التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت
الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدراً في نظم الكلام ويكون المسجد مضافاً اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منظويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى و
بقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم

حذفوا

حذفوا قطيفة في قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص
به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص و
على هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه
للمضاف اليه في العموم والخصوص بالنسبة لا ذلك المضاف اليه سواء
كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رأيت ليثا بدون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدرهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يخصص اي يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ويبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف

او التخصيص واجيبت العين على الثنى اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم
مما ثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع
انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه مأول بجعل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة والملحق
به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل وان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق

في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان
ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت
اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها
اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم
في الياء مثل عصي ورحي والا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو
كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان
آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه

يعني اذا كان قبل ياء المتكلم الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين رح

اعلم ان الاسماء الستة لها احوال ثلث احديها ان يكون مضافا الى غير ياء المتكلم وثانيها ان يكون مضافا الى ياء المتكلم وثالثها ان يكون مقطوعة عن المضاف كذا ذكره المص

ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياءً ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فغيّر بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو
فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي
مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء
المتكلم في الصور الثلث لالتقاء الساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي
مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي
في الحال في اب واخ منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ
برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً وادغام
الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب المص رح عنه [illegible] بان ذلك

خلاف

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون
المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية
فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّنّ
اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن
اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا فداكم وتقول امرأة قائلة
لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة
الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في
اكثر موارد الاستعمال وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن
الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث
ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم

مثل يدٍ فيقال هذا حمٌ وحمك ورايت حمًا وحمك ومررت
بحمٍ وحمك ومثل خبءٍ بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمءك
ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلوٍ بالواو
فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حموًا وحموك ومررت
بحموٍ وحموك ومثل عصًا بالالف فيقال هذا حمًا وحماك
ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقا اى
جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيدٍ
بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من
حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يدٍ مطلقا اى
في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت
بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل
الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه وهو لو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل

وكانه

وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته الى المضمر
مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه و
لا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء
الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهو جمع تابع
منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود كل ثانٍ اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان
في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان
العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه

والعالم

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجى المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبرى كان وان
واخواتها وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل [illegible] الاخبر المبتداء وقوله من
جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتداء والخبر
وان كان هو الابتداء اعنى التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتداء
ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما
عن جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى [illegible]
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب
المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الاصل والتابع اعم
من ان يكون

من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد
نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم
ان لفظة كل ههنا ليست واقعة في موقعها لان التعريف انما
يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع [illegible] والحد مدخول كل وهو ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر ان
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
حد جامع ومانع بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت
تابع [illegible] جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبنى زيد
علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التأكيد
في مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في

في القوم فانّ دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنًى
في المتبوع انّما هي لخصوص موادّها فلو جرّدت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيدٌ غلامُه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد
نفسه لا تجدُ لها دلالةً على معنًى في متبوعاتها بخلاف الصفة
فانّ الهيئة التركيبيّة بين الصفة والموصوف تدلّ على حصول معنًى
في متبوعها في ايّ مادّةٍ كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجلٍ عالمٍ او توضيح في المعرفة كزيدٍ الظريف
وقد يكون لمجرّد الثناء من غير قصدِ تخصيصٍ وتوضيحٍ نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرّد الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرّد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الواحد تفهم من التاء
في نفخةٍ فاكّدت بالوحدة ولمّا كان غالب موادّ الصفة المشتقّات
توهّم كثير من النحويّين انّ الاشتقاق شرط في النعت حتى
تاوّلوا غير المشتقّ الى المشتقّ ولمّا لم يكن هذا مرضيًّا للمص رح
ردّه بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقًّا
او غيره في صحّة وقوعه نعتًا اذا كان وضعه اي وضع غير

المشتق

غير المشتقّ لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
في المتبوع عمومًا اي في جميع الاستعمالات مثل تميميّ وذي مالٍ
فانّ التميميّ يدلّ دائمًا على انّ لذاتٍ ما نسبةً الى قبيلةِ
تميم وذو مالٍ يدلّ على انّ ذاتًا ما صاحب مالٍ او خصوصًا في
بعض الاستعمالات بان يدلّ في بعض المواضع على حصول
معنًى لذاتٍ ما وح يجوز ان يقع نعتًا وفي بعضها لا يدلّ على ذلك وح
لا يصحّ جعله نعتًا مثل مررت برجلٍ اي رجلٍ اي كاملٍ في الرجوليّة
فانّ رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجوليّة
يصحّ ان يقع نعتًا وفي مثل اي رجلٍ عندك لا يدلّ على هذا المعنى
فلا يصحّ ان يقع نعتًا ومثل مررت بهذا الرجل فانّ هذا يدلّ
على ذاتٍ مبهمة والرجل على ذاتٍ معيّنة وخصوصيّة الذات المعيّنة
بمنزلة معنًى حاصلٍ في الذات المبهمة فلذا صحّ ان يقع الرجل
لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدلّ على هذا المعنى لا يصحّ ان يقع
صفةً وذهب بعضهم الى انّ الرجل بدلٌ عن اسم الاشارة وبعضهم
الى انّه عطف بيانٍ ومثل مررت بزيدٍ هذا اي بزيدٍ المشار اليه

لغرض الدلالة على المعنى الواقع
الاستعمالات مثل تميمي وذي مالٍ
لذاتٍ ما نسبة الى قبيلة
صاحب مالٍ او خصوصاً في
في بعض المواضع على حصول
وفي بعضها لا يدل على ذلك
رجلٌ اي رجل اي كامل في الرجولية
هذا التركيب على كمال الرجولية
رجلٍ عندك لا يدل على هذا المعنى
مررت بهذا الرجل فان هذا يدل
معينة وخصوصية الذات المعينة
المبهم فلذا صح ان يقع الرجل
يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
بدلاً عن اسم الاشارة وبعضهم
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه

[illegible]

في القوم فان دلالة ال
في المتبوع انما هي لخصوص
كما يقال العجمي زيد غلام
نفسه لا تجد لها دلالة
فان الهيئة التركيبية بين
في متبوعها في اي مادة
تخصيص في النكرة كرجل
وقد يكون لمجرد الثناء
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
الرحيم او لمجرد التاكيد
في نفخة فاكدت بالوحدة
توهم كثير من النحويين ان
تا قولوا غير المشتق
رده بقوله ولا فصل اي
او غيره في صحة وقوعه

فهذا في هذه المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي
في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان
الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا
يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام

معنى فيه

معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة
يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح او كان
صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت
بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع و
النصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل الشبيه به
يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فاصل
طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث
وان كان مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث

جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد
غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما و
برجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم
ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الجملة البواقي كالفعل
لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع
المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد
المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان و
يضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم ضعفت الثاني

بهذا

بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه
في امور عشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الجملة البواقي
عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاولى لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم
تبعيته لئلا يكون كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الجملة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل
المسند الى الظاهر بها ضعيف ويجوز في غير حسن ولا ضعيف قعود
غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته

لان الفعل لا يكثر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون
غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج
الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا فى المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وطرد الباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على
الذات لا على قيام معنى بها فكانه لم يقع فى بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى
وقال لم يذكر المصنف رح انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين
ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف اعرف
انه اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف
منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة

في التعريف

فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان
لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فيهما متساويات ومن ثمه اى ومن
اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام
لما عرفت ان بينهما فى التساوى فى التعريف نحو جاءنى الرجل
الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها
اخص من ذى اللام فلو وقع الاخص نعتا للغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب
هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل

مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدها للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يقصور
بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعانة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع
صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم
ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام
لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه
لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس
دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار
اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود
اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه

ايضا

ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء اليه الواقعة في الكلام
وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي
هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود بالنسبة
دون متبوعه فيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل
ولكن واما واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع في غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي
بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي

بنسبة المجيء صح

تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد
العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية
المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة
لها ويصدق على هذه الصفة في جهتها الاولى انها تابعة
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد بتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله

وما

وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المحقق انه قال في
امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع بتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة
لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فمن جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان

كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولاً بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل في حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضاً تاكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً
نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء منه معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
فيحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد
النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله

كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح و
الكوفيون يجوزون بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد
الخافض حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره
اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن
ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل انما تاثيره الاقوى جواز
ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني

كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى
بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر
فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل
فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان تغاير المعطوف

عليه

عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب
المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما
قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه في جواز تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده
عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين

اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلاً على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفرداً معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد
فى كونه مفرداً معرفة وامتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله فان
عبد الله ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبد الله
مضاف ومن ثمه اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفاً على قائم فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبراً مقدماً لمبتدأ هو عمرو ويكون من
قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان
يقول

ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما
جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء
فى هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين بجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى
والمعنى الذى يطير اذا فيغضب زيد الذباب ويفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد
بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى وقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف
واحد وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين

نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على
ان المعنى على معمولي عاملين وانما على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني
غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
والوقوع الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع

وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في
جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم
المجرور ونا خير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في
هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة
بجر الاخرة كما جاء في بعض القراة اي عرض الاخرة التاكيد
تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل
حاله ثابتا مقررا عنده [illegible] في النسبة اي كونه منسوبا او
منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن
التابع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن

التابع به تجوزاً إما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعاً
لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح
ايضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد
اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب
زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعاً لظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر
كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد

بقوله

الكلام اذا تكرر تقرر

بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها و
افادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه وهو
يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي
منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه
تكرير لفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو
جاءني زيد زيد او حكماً نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري اي
التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركباً
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد

التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود في هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنى والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة ومحدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكلا واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في
حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول
كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا
وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث

الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم
في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والثاني اي كلا يعم الاثنين اي النفس والعين الاولين
تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد
في كل نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن و باختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون
في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا

اذا الكلية. والاجتماع لا يتحقق الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم
تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك
الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسًا كاجزاء القوم او حكمًا
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت
القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني
زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسًا ولا حكمًا في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان او مستكنًا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
اولًا بمنفصل ثم بالنفس او العين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدًا للمستكن
نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني
بقوله هو فقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو

هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعين لعدم التباس التاكيد
بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع
بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها بما شانه التبعية

بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى
دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة الى المتبوع
توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا
مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد

بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق
على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة
بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو
بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل
الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على
الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد

مفهومهما ليكونا مترادفين نحو جاءني اخوك زيد فزيد و
اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين
بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط لا الاول
ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال المحققين في جوابه
الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف البيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة
في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح حاصل به

مقصودا

مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه
اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل
الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث
توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب (زيد ثوبه)
بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد
فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة
نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما
لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض
لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان
تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب
زيد اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لكرو
ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام
زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فان توافيه بصفة يكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثله بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون

ومختلفين سا

لقيتهم

لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت
زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود ومع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى حمار
عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة
احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل
والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله

واشتريتنى نصفى صح

فابا حفص

فقال ان اهلي وعمر عطف بيان او فصيلة انه اتى اعرابي
الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفا فحمله على
بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان
للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في
حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن
التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب

زيد

زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما
الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا
ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب
الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه
اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا
غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر

والثانی اقبد المبنی ای الاسم المبنی وهذا الحد لا یصح
الا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ولا یعرف الاسم
المبنی اذ لو لم یعرفها لکان تعریفا للمبنی بالمبنی لانه
ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی ما ناسب ای اسم ناسب
مبنی الاصل وهو الحرف والفعل الماضی والامر بغیر
اللام والمراد بالمناسبة المنفیة فی تعریف المعرب هو هذه
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
بتضمن الاسم معنی المبنی الاصل مثل این زید فانه یتضمن
معنی همزة الاستفهام او شبهه له کالمبهمات فانها تشبه الحروف
فی الاحتیاج الی الصلة او الصفة او غیرها او وقوعه موقعه کنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاکلة للواقع موقعه کفجار
او وقوعه موقع ما اشبهه کالمنادی المضموم فانه واقع
موقع کاف الخطاب المشابه للحرف فی نحو ادعوک او اضافته
الیه کقوله تعالی من عذاب یومئذ فیمن قرأه بالفتح
او وقع غیر مرکب مع غیره علی وجه یتحقق به عامله

فعلی

وانما قال ما ناسب ولم یقل ما شابه
لان الکلمة اسم صح المشابهة اذ
بعض البنایات لم یشبه مبنی الاصل الا
بعض المضاف الی المبنی نحو یومئذ
صح ... وحینئذ الا
... فان یوما وحینئذ

فعلی هذا المضاف فی المرکبات الاضافیة المعدودة کغلام
زید غلام عمرو غلام بکر مبنی والمضاف الیه معرب ولما کان
المبنی مقابلا للمعرب واعتبر فی المعرب امران الترکیب
وعدم المشابهة لمبنی الاصل کان المبنی ما انتفی فیه مجموع
هذین الامرین اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما
فقط فکلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتیب
ذکر المشابهة والترکیب فی تعریف المعرب والمبنی
تقدیما وتاخیرا ایثارا لتقدیم ما مفهومه وجودی
لشرفه والقابه ای القاب المبنی من حیث حرکات
اواخره وسکونها عند البصریین ضم وفتح وکسر
للحرکات الثلث ووقف للسکون واما الکوفیون
فیذکرون القاب المبنی فی المعرب وبالعکس والمراد
ان الحرکات والسکنات البنائیة لا یعبر عنها
البصریون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا
یعبر بها الا عنها لانهم کثیرا ما یطلقونها علی الحرکات

حیث کان ثم المعرب المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل
وعیننا کان المبنی ما ناسب مبنی الاصل

یعنی یطلقون الرفع والنصب والجر علی الحرکات البنائیة

الاعرابية ايضاً كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً وعلى غيرها كما يقال الراء
في رجل مثلاً مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره
المرتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا
مطلقاً بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد وهي اى المبنى
والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات و
الموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال و
والاصوات بالرفع عطفاً على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب واذا كان مبنياً على الحركة فلا بد عند ذلك
من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل

البناء

البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم
يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب بتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم او المخاطب فان
الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقاً او
غائب تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
شرطاً فيها لفظاً او معنى او حكماً اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظاً اما متقدماً تحقيقاً نحو ضرب زيد
غلامه او تقديراً نحو ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي
ان يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
وذكر المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من

فان اعدلوا مشتق ولا بد للمشتق من مشتق منه
وهو مصدره اى العدل

قوله اغد لوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به
من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقوعها فى النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه فى حكم العائد الى الحديث
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى
ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام

مرفوع

مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال
ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربتُ على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضى وضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضُربن صيغة جمع
الغائبة المجهول الماضى وانما ابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة
التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ
ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوال من الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث
اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربنا ضربني صح
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك
انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل
اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن
وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق
للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم

بالاسم

وفي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى
غلامهن وفي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون
ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم
المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشر
كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستون للتعيين معنى

قوله يتبين حصار من ضرب الخمسة في اثني عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى وزيد على اثني عشر لكون الالفاظ في الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث في تكلم اثنين فسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث في المتكلم والجمع المذكر والمؤنث والواحد المذكر او المؤنث وكون المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغائب واحدا فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا سقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثني عشر يلزم ستون وهو المطلوب منه

[illegible]

[illegible]

وبين تلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء من الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة
شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة اذا لم تكن مسندة
الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في
نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء
كان مثنى او جمعا او واحدا اوفوق الواحد مذكرا او مؤنثا
نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو

الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب و
هند ضاربة والزيدان ضاربان [illegible]
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان
يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو
عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما
كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان
الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون
والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ
اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شيء

الا لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار
والمنفصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر المتصل
بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او
بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه
اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكونه العامل اى عامله ص
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني
وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى لاجل ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي اى تلك الصفة كائنة
له فانه لو لم ينفصل الضمير عن صفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد

زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
علم خلاف الظاهر فيعلم ان مرجعه هو خلاف الظاهر وهو زيد
والا لا حاجة اليه واذ وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب
وانما قال غير من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير
على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال والضمير مرفوع م ص
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه
اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي
صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض

التأكيد وكلمة تأكيد لانهم لا فاعل بدليل نحن الزيدون
ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلاً كما قال واختار بالتمثيل
صورة لا لبس فيها ليتبع الحكم في صورة اللبس
بالطريق الأولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلاً
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من
الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث
يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف
على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله لتعرف المتكلم [illegible] تأخير الاعرف
باعتبار الصورة ولا يلحقه ضعف في اول الوهلة بارادة
على

على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطيتكه فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو
بفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير
المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي
وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي
الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما التقدير
الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة

نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما
ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو الضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر
باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول وان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المناسبة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت لولا انتما
الى اخرها يعني لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو
لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن

وكان

لولا انت لولا انتما

وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء
في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع
المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما
عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع
موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى ففيهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة

في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتبقى آخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني لتبقى آخر المضارع ايضا عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكأن ولكن
وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى
السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج
وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية
في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها

في ذاتها ولعل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن
وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين
المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها
اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه
ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى
هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط ليفصل ذكر المرفوع
المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع فاطلق فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا او ذلك بالحمل على صورة اللبس
وشرطه اي شرط المنفصل بذكر المرفوع ان يكون الخبر

معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا
الملاصقة بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عنه
المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند
الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل
استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله
مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله ضميره اما مرفوع
على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل قوله
لو كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض
نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ومع الرفع متعين
ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقديم لان

لان التقديم

لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى
ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويجب
تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بنفس
ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه
القصة من جنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابتة سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم [illegible] استدراك قوله يفسر
بالجملة بعده [illegible] فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما
ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم

خبر لعنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب متقدم على
جملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يتضح بجملة
زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا
و متصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا
على حسب العوامل فانه كان عامله معنويا بان يكون
مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم
مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان

الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية
الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى و
اخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما
وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة
في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم و
لم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع
ان المفتوحة اقوى تشبها بالفعل من المكسورة فهي
اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ
قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها
عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذكر الضمير لئلا
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي

اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير
الغائب وامثاله فانها للاشارة لا معانيها اشارة ذهنية
لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة الحسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى
اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل
فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وذان وذين
حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى
مرجعه وعلى هذا القياس فى التركيب الثلثة الباقية فقوله
هى مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل
واحد منها بحاله خبره ويجىء فى بعض اللغات ذان
فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث

الواحدة

الواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانها لم تثن
منها الا هى وذى وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغى
ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمتا
عليهما لعراقتهما وتى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهى وذهى بوصل
الياء بهما ولمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين
فى النصب والجر ولا يثنى فى لغاته الا تا لكثرة دورها على
الالسنة وتوهم بعضهم ان اختلاف اواخر ذان وذين و
تان وتين باختلاف العوامل انها معربة والظاهر على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين لتثنية المنصوب والمجرور
ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيهما ولجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا
وقصرا اى ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء
ويلحقها اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على اوائلها على

وتين صح

على سبيل اللصوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهي ليست في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء بها
للتنبيه على المشار اليه قبل التلفظ كما جيء بالتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبكر
وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة و
اشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث من يتعين الا ستة فيكون اي الحاصل من
الضرب خمسة وعشرون وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك

والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت الى مذكرين
وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى
تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن وانما
ذكر ما اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لا نقل ذلك فانه
خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المؤلف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخر بين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله
الى غيره فقال تلك وتانك وذانك حال كونهما تثنيتين
الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات

الابعد من كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك و
تانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وكذا هو المتوسط
بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثمة وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد
النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من
حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا
او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم في الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحقق
اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما
لا جزءا

لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا
تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج
مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بجملة متصلة باسم
لا يتم جزءا الا بهذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي و
لم يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة

بحيث لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول
بان يقال الصلة صح

في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم
بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون
بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا
او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اي
صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي
الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان
اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا و
هي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث
الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالذي لجمع المذكر واللوتي

بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائي بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع
المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي
واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت
ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو
الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي
طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا

صنعت اى ما الذى صنعته والالف واللام اى مجموعهما بمعنى
الذى او التى او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد
الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم
يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه اعلم
ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى اوما
يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه
فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا
لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى
بعد بيانهم طريقة الاخبار لا بد له من تذكير كثير
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك
الاخبار فى اى اسم يصح [illegible] وفى اى اسم
يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى
اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء

فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر
الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه
بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة
الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه الضمير
خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى [illegible]
خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت
فى موضع ما هو المخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد
بموضعه المحل الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت زيدا ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى
زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد و
كذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ

اى جعلته ما

قال فى الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلت ان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام عبد الغفور

اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام عن
زيد فى ليس زيد منطلقاً وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها
كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى السين فان تعذر
امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبراً تعذر الاخبار
ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير
الشان مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى و
تاخير المخبر عنه خبراً عنه لوجوب تقديمه على الجملة

وكذلك

وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيداً العاقل ان يخبر بالذى
عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع
الضمير صفة او موصوفاً بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما
فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب
لانه يودى الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار
عاملاً فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان تكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضع
بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى
لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق

لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ
بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريت واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى علي والشئ المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم
الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى
ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو
اكرمت من جاءك او استفهامية نحو من غلامك

ومن ضربت

ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد
ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته
الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة
واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت و
الشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل ان تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص
كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان يقال ان ايا
الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل
اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة
بالاتفاق وحدها لا ينفك كهما فى الاعراب غيرهما من الموصولات
الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية

وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي
من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم
اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائه نحو يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في القسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرنا ثانيا وفي
قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اى شيء الذي
صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس
وفي جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا

قلت

قوله فمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انهما موصولة مبنية قال الكوفيون ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة محكية على اضمار القول اى كل شيعة يقول فيهم ايهم اشد عبد الغفور

قلت الاكرام اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه
الاخر ان معناه اى شيء وههنا عبارتان احديهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اى شيء والثانية ان ما بمعنى
اى شيء وذا زائد والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
انها بكمالها بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء
وفي جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية رفعه
على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المص
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين
هما من اقسام المبني الامر فعلة بنائها كونها

مشابهة لمبنى الاصل فيها فيراً اي بمعنى اتضجّر
واوّه بمعنى أتوجّع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبّر عنه
بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبّر عنه
بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهل مثال لما هو
بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها
في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بَعُدَ مثال لما هو
بمعنى الماضي قدّم الأمر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الأمر
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معنى الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرّف
تصرّفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعة لكلمة أمهل قال الشارح الرضي وليس كما
قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ أسكت الذي هو
دال على الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي
القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت

وربما

قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد وسنعرف فيما نقرر عنه نحو رويد زيد الى ارواده كما ان المثال الثاني وهو اسم بمعنى الماضي لازم وغير متعد فيما نقرر عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها عبد الغفور

وربما لم يسمه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الأمر او الماضي والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن به الكائن بمعنى الامر
المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه وهو مطّرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام و
قعاد في قم واقعد فلهذا أوّل بعضهم قول سيبويه بانه اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على
انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو علم ما قيل مصدر معرّف
مؤنث ولم يقم لي الآن دليل قاطع على تعريفه وتانيثه
وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الأخيرين مبني لمشابهته
اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة واما وزنه فظاهر واما
عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول

بفعال صح

قوله قال الشارح الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان الجميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فان سمي به مذكرا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة حملها منصرفة وهذا منهم دليل على ورود عدم كونها مؤنثة عنده

عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي
أرى ان كون الاسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن
اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق
وانما للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا
لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره الراء في فعال علما
للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم

يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر طرا
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية
ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل
مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ووح لا يعتد
ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما جرى على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر منه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب

عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها
واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ [illegible] ولم يجعل اسما لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اخذ على سبيل من
الانسان شبيها بصوته كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي

لاناختها

اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان
والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول فهو ما كان صوت من الانسان
ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان
القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بالغير المركبات اي المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسميتين او فعليتين او حرفيتين او مختلفتين وجعلهما كلمة
واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب
وانما قلنا حقيقة او حكما ليتناول نحو سيبويه فان الجزء

المركبات

الاخير منه صوت غير موضوع بمعنى فلا يكون كلمة لكنه
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله علماً وتابط شراً لان
بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه
يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف ويمكن توجيه النسبة
على وجه آخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاصح ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من ظاهر هيئة التركيبية التي في تابط شراً النسبة التعليقية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على
النسبة اصلاً كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طرداً و
عكساً فان تضمن الجزء الثاني حرفاً اي حرف عطف او غيره
بنيا

في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي هي

بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلاً للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل
فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه بعد العدد
الرابع على المشتق منه فان الثالث مثلاً واحد من الثلثة لكن
لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات لدلالته على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثلاً مثل
ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك في مجموع الجزئين لان صيغة فاعل

لا تتبع حروفها جميعاً فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في
اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلاً من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه
ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصل
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة
فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والآن وان لم يتضمن الثاني
حرفاً اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنياً
كبعلبك وبني الاول لتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه
اخف وفي الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه

واخريهما

واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير
صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيداً
والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به
بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلاً فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقاً وتعرض
لذكر البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها
موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء
الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون

للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت
وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما ان كل
واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه
عنهما بني البناء الذي هو الاصل في الكلمة قبل التركيب ومن
الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على ان
وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى الخبرية فصار كانه اسم مبني
على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط
قرينة في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها
فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع
الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين

تمييزه

تمييزه مفرد منصوب جعل تمييزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه تمييزه
كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في تمييزي كم
الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك
وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المقارن اليه كم واما مميز كم
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل
على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
استفهامية وخبرية ولها اي لكم الاستفهامية كانت او
خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام و

وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من
انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما
لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله فكل ما اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او
شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول
كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية

تنبيه على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية صح

مثل

مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية
مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف
الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما
على ان يجعل الجار اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية

ولا تقديرًا فعلًا ولا شاغل غيره مشتغل عنه ولا قبله حرف
جرّ او مضاف [illegible] كان مجردًا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفًا نحو من ابوك وهذا
مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة
للاستفهام واما عند غيره فهذا خبر مقدم على المبتداء لكونه
نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفًا نحو كم يومًا
سفرك فكم ههنا منصوب المحل اوّلًا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيًا لقيامه
مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل
واحد منها وهى من وما واىّ وأينَ وانّى ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
وبمن

وما صنعته
وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما ضربته ولا
يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا
كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر وغلام امرر مع
من تضرب اضرب ومن يأتنى فهو مكرم وما تقدموا
لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء فيهما بل
الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل لابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم يجر بمجاز
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن
بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا
لم اعثر لهذا على شاهد من كلام وما هو لازم الظرفية يقع
فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان

خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن
عهدك به واما أيّ فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضاً على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو أيّ وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك
فأيّ وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم
وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه وهكذا في
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما
هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اعتبار
فيحلبن بقوله منصوبا معمولا على حسبه لا كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا البيت يحتمل من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء الاستفهامية

استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما
كان الاثنين ثم اخبر هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك و
اما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة
الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما حلبت بعلى لتضمينه معنى
ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشاري جمع عشراء
وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها
لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه

فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فيسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر
على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم
حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة التوصيف
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على
تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها
واذا خفضت خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة [illegible] على انه سؤال عن كمية دراهمه
او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا
او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء

وما لك

وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة
او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا
كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها
عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض
ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند بنائه اعني
مع التنوين كخرجت بعد وكان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف

اي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت
لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه
فتعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلاً اي قديماً وقال الشارح الرضي
والاول هو الحق واجرى مجراه اي الظروف المقطوع عن الاضافة
لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن
غير من الظروف لشبهه بالغاية لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا
يحذف عنه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى

الظروف

الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال
الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية
كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء
اما ترى حيث سهيل طالعاً فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو
سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعاً اخره
نجم يضيء كالشهاب ساطعاً وانما بنيت على الضم كالغايات لا في
غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى
المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من
الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر
في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل وان كان داخلاً

أي للزمان المستقبل صح

على المضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في
اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا
جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على
الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر
مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا

بين السدين

الشرطية

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع
حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
لان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه
المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل
المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اتجاه
الى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا

يقوم زيد يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم تضمنها لمعنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة
نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها
اين وانى للمكان مستفهما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد يكون انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى القتال ومنها
متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى
تخرج اخرج ومنها ايان للزمان مستفهما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام
والمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم

الحاج

الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي
حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما
توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي
حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس و
مطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم فهو
في محل رفع بالخبرية عنه وان كان بعدها فعل مثل كيف جئت فهو
محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفيين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع حقيقة كالمثال المتقدم

او حكماً نحو ما رايته مذ اليومان الّلذان صاحبنا فيهما
اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امراً واحداً لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امراً واحداً كالتثنية وللاشياء في المثنى
والجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكماً نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصوداً
لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول
وقت الزمان مدة الفعل بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اى جميع مدة زمان الفعل قبلهما اى مذ ومنذ المقصود
اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبساً بالعدد اى بعدد
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد
ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك
او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كنت على هذه الصورة

الصورة متنقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد
مسافر ولم يذكرها القلة ما فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد
هذه الامور ليصح حملها بعدهما عليهما فكان التقدير في ما
خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده
اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء
والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما
اذا كانا مبتداء او خبراً فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
عدهما من ظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء
الزمان لانهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم ومنها اى من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال و
سكون النون وقد جاء لَدْن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون

ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون
الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما في خزاينه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها
على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات بلدن
العرب
خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في
مثل رطل زيتا ولذلك يجوز في غيرها وينصب ولكون غدوة اكثر
استعمالا في سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم
الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد
جاء قَطْ ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها الماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية

نحو ما رأيته

نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقد يحمل على الخفة عَوْضُ ومنها عوض بفتح
العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل
المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع
المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى
الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة ولا كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يومَ
ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما و
وانّ مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل

أن يقوم أو مثل الكر تقوم لك بيتها الظروف المضافة إلى
الجملة نحو إذ وحيث وبقية المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز إعرابها لكونهما اسمين مستحقين للإعراب المعرفة والنكرة
أي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم المعرفة ما
أي اسم وضع بوضع جزئي أو كلي لشيء ملتبس بعينه أي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
مقيداً بهذه المعلومية والمعهودية إذا وضع له اسم فهو المعرفة
وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو
النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج
النكرة وهي أي المعرفة ستة أنواع بالاستقراء وأشار بترتيبها
في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة فالأول المضمرات فإنها موضوعة
بإزاء معان معينة مشخصة باعتبار أمر كلي فإن الواضع
لاحظ أولاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث إنه يحكي عن نفسه مثلاً
وجعله آلة لملاحظة أفراده ووضع لفظ أنا بإزاء كل واحد
من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا واحد بخصوصه دون

دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا أنه الموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الأعلام
الشخصية كما إذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما إذا تصور
مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس ووضع بإزائه من
حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنس ومعرفة بخلاف ما إذا وضع لفظ
الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فإنه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني
الأسماء الإشارات والموصولات وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة
من غير إشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فإنها موضوعة
بإزاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعاً عاماً كلياً فإن الواضع إذا تعقل مثلاً
معنى المشار إليه المفرد المذكر وعين لفظاً بإزاء كل واحد

من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عاماً كلياً لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاصاً لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم
المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام و
لا يبعد ما دخله فيهما اعم من المعارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين فان يا رجلاً لغير معين
فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ
اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
احد الامور الخمسة المذكورة والمستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح
الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه
قيل كان عليه ان يقول والمضاف لا المعرفة ليدخل فيه
المضاف لا

المضاف لا المضاف الى المعرفة ايضاً مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
الى اضافة معنوية يعني اضافة معنوية فعوله معنى مفعول
معلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور
اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفاً وما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف
وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه اذا صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او
ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً
او جنساً واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان
غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد

معيّن بمنزلة الوضع من واضع معيّن فكأنّ هؤلاء المستعملين
وضعوه لذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشئ بعينه غير متناول لغيره ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولاً بوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف
يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم
لبعد وقوع الالتباس فيه ثم ضمير المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فتتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت

بين اصنافها

بين اصنافها الا المضاف لواحد منها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة
ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعيّنة المعهودة
المعلومة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل المعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما
افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة
كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها
كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد
او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة
منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب

بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف
النحاة وان لم يكونا عدد بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بعشر رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها
اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة

ومركبة

ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر و
تثنية واحدة اثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة
رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا
جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا احدى عشرة اثنتى عشرة او ثنتى عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيها
بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع
التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف

بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسها
واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة
عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر من التانيث وفى ثنتان وان
كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثانى فى المونث لانه لما وجب تذكير المذكر كما عرفت
وجب تانيث المونث لانتفاع المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمونث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المونث اى
من عشرة فصاعدا الى تسع فتحات مع ثقل التركيب فى
احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات فى ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان
السكون اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء
لانه منصوب بالعطف عشرون المنصوب محلا بمقولية القول
وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر
والمونث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على

كل عقد

على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر
واحدى وعشرون فى المونث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن
استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما
فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزايد عليها كائنا
ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان او ثنتان و
عشرون فى المونث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث و
عشرون فى المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع و
تسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف
فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر
والمونث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او
عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم

ثم اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فنقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة وواحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة
واثنان وعشرون رجلا او ثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الا مائة و
تسعة وتسعين رجلا او تسع او تسعين امرأة وكذا الحال
في التثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فنقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فدعى زيادة اشتغاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال

شارح الرضي

الشارح الرضي ويجوز كسرها بالبدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى
ليوافق اخواتها لانها مفتوح الاخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما لا يصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه
لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها
تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها
ان يجمع فيقال مآت ومئين لان للمائة جمعين احدهما في
صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في

يهو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على

على المفرد مع كونه افصر وميّز احد عشر الى تسعة وتسعين بلا نيع وتنيي

منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا

يستقيم ابقاء النون منها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها

اذ ليست في الحقيقة نون جمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان

يصيروا ثلثة اسماء كالواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه

فيه لما كان غير العدد لم يمتنع امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورته

ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوّزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها

صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده

فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة

قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف

وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مهملا

في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلثة الآف رجل بخلاف

التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت

مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها

على طبق

على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد

والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع

للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل و

اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص

اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود

مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر

فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ

وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص

~~اعتبارا بالمعنى وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس~~

~~وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة~~ انفس

اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان و

اثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد بمميزه فلا يقال واحد رجل

ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون

مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويعطي صورة الواحد والاثنين

استغناء بلفظ التمييز اي القابل لان يكون تمييزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان
مثنى نحو رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة
ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغني عن
المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغني عنه لكن لا نسلم
ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه
لم لا يجوز ان يكون مفردا كما قال اثنا رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يشترط
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصدرة بهيئة خاصة تلحق الحروف علامة الافراد به
اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة
التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختيار الحروف

العلامة

لحروف العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان
رجلان اخف من اثنان رجل وذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص
على العدد والتفريع به الذي قصد ذلك التنصيص والتفريع
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد
من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اي بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه
بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مفعول القول وذلك القول
انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون
معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما تعتبر منه
الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول
غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق

العشرة فما فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث
كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فى بدل منهما الاول والاولى للدلالة
عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثانى والثالث والرابع
الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لان اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف

ثلثة عشر

ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون وهلم جرا ومن اجل اختلاف الاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما
قيل في الاول اى في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين
ثلثة في قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل
في الثانى اى في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة
او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى
واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشر كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

ادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول لا تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر
التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي و
تعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التا
لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وارض وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث
اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التا
نيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها
التانيث

للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي فالحقيقي ولفظي
ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان
كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي
في معناه كظلمة مثال التانيث اللفظي حقيقة وعين
مثال التانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا
فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
او مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء
وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى الظاهر غير الحقيقي فانه ح لك الخيار في الحاق التاء وتركه

ولا هذا اشار بقوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو
بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا والستغناء عن الحاق
التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما ينبئ
بتانيثه وبعض ان رجع ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي
او الى ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا
لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي
امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث
الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فانه الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب

نحو

نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع
المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا [illegible] نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت
بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو
جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين في جموع
التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضمير
هم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير
فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني
الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي
ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي الضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة

واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير
كالرجال فبراعي حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية
موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها في النساء للحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء
المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده فيقدر المضاف او قيد بعد بقوله
ونون مكسورة فيدخل نامع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على
مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفي بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوضا عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة
ما قبل الالف التي هي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحوق وانما قيل باشتماله على لحوق النون
وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل احد ان

ثم امور ثلثة

ثم امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة
عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد
حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار
دخول [illegible] تحت جنس [illegible] الموضوع له بوضع واحد
المشترك ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس (ثنيتهما)
جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد ولانه لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بها الطهر
والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام وكذلك
يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا
جاز ان تجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لغرض
التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون

او القمرين للقمر والشمس فانه ثنى
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما
الاب والاب صح

فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القران
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ولنأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز التثنية بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح
تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثرة [illegible] يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا صار
علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف
اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف
التثنية قوله من جنسه ولما كان الاخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان
يبين

ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال في المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في
اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل
كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور
ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
ان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى
او حكما بان كان الفه مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان
في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله
الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف

والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا
منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها
كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك
من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفتح
احديهما المدة فى الصورة والثانية للتانيث فقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا تقع بين
الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما
صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى ان لم يكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان
همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية

كلساء

ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية
فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداءان
بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان
ينبغى ان يقول المص والافصح جهان بغير لام العهد ليكون عبارة
عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من الكلام لكنها قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل
والمفتاح والكافية فما وجدنا فيها الا ثنتين ما حكم بانتهائهما غير ما وقع
فى شرح الرضى من انه قد تقلب لبدل من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون
هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة
اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب

تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت التاء التانيث التى قياسها ان لا يحذف
اخر المثنى كشجرتان وتمرتان فى خصيان والييان على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى
بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد
وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان
وهما الغنايان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء
التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس
فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى المجهول
المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى
يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى
بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال واحد

من تلك الآحاد

من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما يجب
التصور اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما
ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمع السلامة
لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل
على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله
بحروف مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد فنحو تمر الفارق
بينه وواحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع

الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة كما قال [illegible] رهط والجمع ارهط وارهاط واراهط

على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
وقد علمت انهما خارجان من حد المجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعاً بخلاف اسم
الجمع فانه قيل الكلم لا تقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
فيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها
كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظ
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد
فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ
فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك
اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو
اي الجمع نوعان مصحح ومكسر فالمصحح اي الجمع المصحح
تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث فالجمع المصحح المذكر ما لحق
اخره

اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين
على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان
معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يغير من جنسه
اكتفاء بما ذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اي آخر اسم الذي أريد جمعه مقصورًا اي ألفًا
مقصورة حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف
ما قبلها اي حرفًا كان قبل الألف على ما كان عليه مفتوحًا و
لم يغيّر ليدل الفتحة على الألف مثل مصطفون في حالة الرفع
ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون و
مصطفيين قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
حذفت الألف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم أريد
جمعه جمع الصحيح المذكر يعني [illegible] شرط صحة جمعيته
ان كان ذلك الاسم اسمًا اي اسمًا محضًا من غير معنى الوصفية فيه
فمذكر علم [illegible] اي فكونه مذكرًا علمًا من حيث مسماه لا من حيث بعقل صح
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء
ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون

خلافا

خلافًا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون
اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي
رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقًا لان علم التأنيث
هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان
الممدود تقلب واوًا فيتغير صورة علامة التأنيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم
الذي أريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرًا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك
الاسم الكائن صفة أفعل فعلاء اي مذكرًا غير مستوفي صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر
على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق
بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرًا غير مستوفي تلك الصيغة

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان
فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه
بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح و
صبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا
مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه
مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم
اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة

بفتحها

بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها
وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما
او صفة وقد ادرج صاحب الكتاب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة
كلية اخرجتها عن الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على
على الشذوذ منها ارضين وامثاله ثم اراد تفصيل ذلك فلبر جمع عليه
والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره
اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون
مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض فانه مجرد عن تاء التانيث فلا يصح جمعه بالالف والتاء
لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا
حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا

اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة
وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بجيد لان
الاسماء المؤنثة التى بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما
من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة كغرفة وسمى جمع التكسير
ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغيره
بكونه لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فانه
تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة
للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال و
افراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على

على ثلثة

على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر
انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع الصحيح
جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد
يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر
الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل وبلاء وجمال
مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران

مفعولاً مطلقاً وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي
اي سماعي وبرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب
الصرف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد
فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول
كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل اي المصدر
بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل
المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فان
فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله
اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ

تمامه

بما في حيزه لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب
زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل
ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
محذور بخلاف المصدر فانه لم في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاطلاق
الاستتار على حدته فيتجه مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو
اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة
في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة

للفعل لكونه نكرة مثل نحو قولهم ولا دفع الا الناس
وقد يضاف الى المفعول اى يضاف المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل مثل ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين
شيء وبين مقدر به قيل لم يات فى القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى
المصدر مفعولا مطلقا ضربا من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا

وان كان

وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى
من الفعل وهو ما كان حذف عامله فعلا لازما نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل للمصدرية وعمل
للبدلية ففى قوله فوجهان وانما فصل بين قسمى المصدر
اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم
الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه
بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم
اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام
اى الفعل بمعنى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به
الفعل لكان اولى لان ما يجرى امرا بذلك بلفظ ما
ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المص رح فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه

المصدر

المعترضة بيان

فيه الحدوث وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم
التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على
هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص اسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل

ولم يتنبهوا

ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه
ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره جمع اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة
الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من
مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو
ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او
صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن

فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومتفعّل فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير
الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من
قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي
اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا كذلك وان كان متعديا الى اثنين كان هو
ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا

ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمروا الآن او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على الشيء المتصف به وهو المبتدأ
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه
مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه
بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او بضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة

اسم الفاعل الى معموله معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة

الحال او الاستقبال

بالحقيقة جعل عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير
صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم
الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما
اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ الاسم
الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب
عمروا الآن او غدا او امس ومافيه من معنى المبالغة نائب مناب
ما فاته من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او
مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل و
شروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث

جواب سؤال تقديره ان اسم الفاعل انما عمل لمشابهته المضارع فى الحركات والسكنات ووضع للمبالغة ليس كذلك فاجاب بقوله ومافيه الخ محمد

ذاتها بالحاق علامتي التأنيث والجمع تقول الزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون عمرًا الآن او غدًا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافًا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفًا لطول الصلة بها كقراءة
من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب بحذف النون
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث
موضوعًا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
مضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتبار اقامة
من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقًا سواء وضع لتفضيل الفاعل او المفعول فانه مشتق

مفعول له للحذف اي يجوز
حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف صح

من فعل

من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول
موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة و
كثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله
في العمل اي في عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد
الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل
اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي
ايضًا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر فيبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهمًا الآن
او غدًا او المعطى غلامه درهمًا الآن او غدًا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
او المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق

من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم
فاعل لا صفة مشبهة واللازم المشتق اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم
الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرُم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالع لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ولا يجي صيغة من صيغها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره
بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب المحل على انه حال من الضمير
المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة
على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان

مع انها

مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها بشبهها اياه
فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها وانما اشتراط الاعتماد معتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان
حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه وتخريجه
عن ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها
اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
تارة اخرى فلهذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما
حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب

في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية
اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة
بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة
تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع قال الشارح الرضي و
والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة
جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجره وجره
بالاضافة فهذه التراكيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا
بالوجوه المذكورة في كونه امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام

على الصفة

على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك
العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة
فان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وقدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة
اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف ذات اللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال اثنان
منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم اضافة
فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة

او بما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها و
ثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة معمولها المجرد عن اللام
مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد نوع
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في
صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيين يجوزونها
بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه
وينبغي ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا
يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذين اجازوها بلا قبح النظر الى حصول
شيء

شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما فما كان
فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها بنصبه وحسن
وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه و
حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان
فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه
والحسن وجهه بنصبه فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
ومما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره

في المعمول احتيج الى فايدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اى في الصفة
لان معمولها ح فاعل لها فلو كانت فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل
فهي اى تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع
بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة بها
بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
اى الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجه
وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا
وجها وحسنان وجهان وتجمع اى الصفة اذا كان الموصوف
جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل
والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول
واسم المفعول الغير المتعدى الى مفعول لاشتقاقه من الفعل
المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
فيما ذكر

فيما ذكر اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله فينصبانهما ويضافان اليهما
تقول زيد قائم الأب ومضروب الأب برفع الأب ونصبه وجره
فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا
يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد
معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف فمثل ذلك الصفة — في كذلك صح
المشبهة المنسوب تقول زيد نعيم الأب مرفوعا وكذلك منصوبا
ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق من فعل اى حدث — اى اسم مشتق صح
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
فسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة
على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف ملتبس

بتلك الزيادة فبقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة والابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب اصل الوضع
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر خففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون

تمام

تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او
تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوايده او
ممتزجا منهما فلا يتعين هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر
ايضا لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو
حمرة وعور او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا بين
ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الافراد الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل
زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد
بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه
اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب

وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق من الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بالمراد بالحمق
ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل
وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز
اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل اجرا قياسا وصاكونه قياسيا
الشذوذ ولا يقول بذلك احد عاقل وان ابن الحاجب عد احمق
من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل
لاشتقاقه

لاشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل
واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي
استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد
فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى
معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا قلت
شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه
افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا اما قوله

ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى و
لا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه الى اكبر كل شئ وانه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المفضل به
على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى
ذكر المفعول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا تفضيل موصوفه على
مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من
مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته

اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان تقصد
زيادة مطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة
بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه
للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيف الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا عليه الصلوة والسلام افضل قريش اى افضل الناس
من بين قريش وان يضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف
وان يضيف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشأوه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى
اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا
التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه تشابه افعل

من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو
الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى
النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن
لمناسبته بما فيه اللام في كونه معرفة واما النوع
الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاج معنى التفضيل
لفظا او معنا لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة
بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاج معنى التفضيلية

لكونها

لكونها فارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل
اسم التفضيل في اسم مظهر بلا شرط لان العامل المعنوي ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من
يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل
زيتا واما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لبعد مشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى

صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك السبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا
على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده
بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا
عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر
محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد
مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له
صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى ينتشر
عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات

ليخرج

ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد
تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وللاشتراط
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليس لها اخراج عن المعنى التفضيلي بالنفي كما
سيتضح فائدة وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ
كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه يكون ان احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل
في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون
احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل منفيا
الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات
باويا بها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل
دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما

ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي
الى حسن رجل منسوبا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه
والقياس لكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى
ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الدلالة
على نفي ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا
نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن الكحل
على زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما
جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في التفضيل ان يكون

المفضل

المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه
من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية و
الكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن
من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية اي لا يخرج عن هذه الاجنبية ما عمل فيه
من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اي العامل بمقتضى
معنى الابتداء للاسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه معموله من حيث انه اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك

لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية م

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو

اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست

من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها

ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وبين ما عبر به عنها حاول ان يطابق

المقصود بلا زائد ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها

غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه

ويتنقل بهذا التقريب الى ما اشتهر من سيبويه والمستشهد به في انبات

هذه المسئلة ويطابق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان

تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد

باقامة من عيني زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه لحذف

ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل التقديرين فالمعنى

على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد

والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل

تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت على

اسم التفضيل

على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه

قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت

عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد

مقدما عليه يستغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت مماثلة

لعين زيد في احسن الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول

معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل

في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا

ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها

فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية

مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على

انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا

مماثلا قول الشاعر وانما ذكر صدر البيت ليكون مستدلا بما هو مبتداء

المماثلة وذكر هو موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة

في ذكره اذ هو في مقابلة قوله ولا ارى وهو مذكور لانه كائن في مقام بيان

الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت

على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا
اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية
من اتى يأتي كالنجية من جي او جي وهو المكث والتاني وساريا
من السرى وهو السير في الليل فعول ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار فيه متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب
فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب
بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه وما في الا ما وقى مصدرية وساريا
اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا اقل به

واخوف

اخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا فقوله مررت
على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ارى
مثل وادي السباع حين احاطه الظلام واديا يكون توقف
الركب اقل فيه توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف منه وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه
ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب توقفه منه
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة
الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار وحد كل واحد
منها ولم يكتف بذلك التقدير بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة دلت
على معنى كائن **في نفسه** اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم

ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير
في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة
الى فاعل ما معنى حرفي وهو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل
[وهو المسند والمسند اليه]
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما
وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
[من المعنى]
الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي اه بل اعم لكن
[وهو الحدث والزمان]
لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس
[وهو ما معنى في نفسه]
مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال

لان جميعها

لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق و
دخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لا قترانه
معناها به بحسب الوضع [الاصلي] ويصدق على المضارع انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه ان خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق
الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على — الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او للنهي عنه كلا للنهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التا[نيث]
عطف على دخول قد وانما خصص لحوق تاء التانيث لانها
تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنيت عنها لما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها

و تانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل ساكنة حال عن
تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق
نحو تاء فعلتُ اراد بنحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان
ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه وحيث فروعه منع احد نوعي الضمير تحرزا عن
لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي**
ما دل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء
على زمان قبل
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان
فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
بمثل امس والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه
بلم يضرب وجمعه بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء

ای نحو ... [illegible]

محذوف

محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع
ضارب وشرطا وجزاء فتقول ان ضربتني ضربتك في موضع
ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير
المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا
لكراهة اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه
يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع**
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه
ملتبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها
كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الاصح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجز عطف

على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركًا
وللتخصيص بواحد من زمانيه الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعًا الا
بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعًا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردًا مذكرًا كان
او مؤنثًا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره
واحدًا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدًا كان او مثنى او مجموعًا مذكرًا
او مؤنثًا وللمؤنث الواحدة وللمؤنثين غيبةً اي حال كون
المؤنث والمؤنثين غائبتين او ذي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين اي واحد المؤنث ومثناه
فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف

بالاضافة

لان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فالنعت واجب نحو بالناصية ناصية كاذبة منه

بالاضافة معرفة لكنه خرجتها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة
او بالنصب حالًا وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة في
في الرباعي مضموم اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج
او لا كاخرج ومفتوح فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولك
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به
احديهما يلزم بنيانه لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل عليه الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع
المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنًا لشبهها
نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخر حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع

متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وللجمع المذكر
مثل يضربون وتضربون وللمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر تضرب في الموضعين في الواحد المؤنث الغائب والواحد المذكر
المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظاً اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضربَ ولم يضربْ
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك خمسة مواضع
بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب
فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الى اخره والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديراً في
حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
والفتحة لفظاً في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم [redacted]

وانما اعرابها بالحروف فلان بينهما صورة المعنى والجمع في [illegible]

لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديراً لان الالف
لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف
في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
المشهور عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه
واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان فيكفينا وقوعه موقع الاسم

لان الفعل [illegible] لان الفعل لا يقع
[illegible] نحو يقوم [illegible] لن يقوم
[illegible] حرف النصب [illegible]
الاسماء [illegible]

وان كان الاعراب مع تقديره اسمًا غير الاعراب مع تقديره فعلاً
وفي نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وفي نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل
عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى
وينتصب اي المضارع بأن ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونًا وقال الخليل اصله لا أن فقصر كايش في اي شيء
وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت
وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوضًا عن المضاف اليه وكي وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحد وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرًا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء

والواو

والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل مفردًا ليكون من عطف المفرد على المفرد
والمفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن ليكن
منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل
اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فناسب بخلاف ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب
وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان
سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة
على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيجوز
وقوع كليهما فيجري ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح
ومعناها اي معنى لن نفي الاستقبال نفيًا مؤكدًا لا مؤبدًا

أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ

ليست

[illegible]

والابد نعم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يقتضي الانتهاء واذن
التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها الى ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما يعتمد
على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وان
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اخرج
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء
فتحير اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه

لان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل لا بد [illegible]

لما كان

ولما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار
اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو
والفاء قالوا جهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناه السببية اي سببية ما
قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى
بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها و
بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى الى والاستقبال ما
بعدها تحقيقا وان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال بمعنى

يعني لان المعطوف لكونه جملة كان مستقلا من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها (؟)

ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم

يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون هي زمان
التكلم بعينه وسيجي مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حينئذ بهذه
العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها
علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء انه يبتدا بعدها كلام
مستانف لا انه يقدر بعدها مبتدا ويكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه وهو تعليق حتى الجارة بما قبلها جبرا لما فات من الاتصال اللفظي نسخ
الآن مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان
التكلم ومن ثمة اي ومن اجل ان هذا الامر يعني كون حتى
عند

عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك
كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف
ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا
مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب وهو دخول البلد
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان
التامة نحو كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى تدخلها بالرفع
لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز
ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على
جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده

بعض

بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي النسخ هكذا وجاز في
كان سيري حتى ادخلها في التامة اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت
حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
والافادة فيه ولام كي التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي
لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي
ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم
اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله
ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدير ان بعدها لان انتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل التغيير

اللفظ

لانه يكون الاول سببا والثاني مسببا علم لاضمار ان بحكم الاستعمال شرح

اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا
تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او
استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء
فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان
فتحديث منك ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي الفعل فيندرج في النفي او التمني نحو
ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير مني في جملة هذه

ووجه الدفع ان الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على لفظهما غالبا شرح

بهذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء تدل عليها وما
بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما
قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على
ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان
بعدها مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها الفعل
الواو مثل ذلك اي مثل ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما
تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيادة والاكرام ولا تأكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا اي بشرط ان تكون بمعنى الى
والا الداخلين على ان المقدرة بعدها لان الي ايضا داخل
في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو
لالزمنك

قوله الجمعية اي ولان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى يلزم منه جعل الفعل الذي قبل في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم [illegible]

لالزمنك او تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها
بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي
وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها
ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير
ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة
بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ

لكنه اوفق بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن
في الاجمال وان اختصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في
الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال
ومرة في التفصيل كما مر ماذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام
كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة
نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيام
وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك ملك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز
ان تظهر معها ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان و
كذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهو بهذا
المعنى لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها
لما اقتضت

لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرة مع
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في
رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولام المستعمل
في معنى النهي احترز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من
الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم
المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع

نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
بانتفها وصارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
قول اللام بمعنى كى علىها الا على ان لا استكراه
والبيين لام كى ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم واعلم
صيبة تقدر فى غير المواضع المذكورة كثيرة مع
نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
الشذوذ كقوله الا يا ايهذا اللائمى احضر الوغى فى
ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك
يجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولام النهى
احترازا عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات
او كلم المجازات اى وينجزم المضارع بكلم المجازات
والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم
مهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع

ثقيل كورلوب حذف اتديلر اجتماع ساكنين اولدى
يا دن تنوين اجتماع ساكنين دفعيچون يا حذف
تنوين ما قبلنه ويردك غازٍ اولدى
[illegible] ايدوب

بولد اصلنده [illegible] حرف [illegible] وقع اولوبدر الا
[illegible] ادغام [illegible] ادغام اصلنده [illegible]
[illegible] ما قبلنده [illegible] ويرلدى
[illegible] وقع اولدى الا
اولدى كلمه [illegible] حرف [illegible]
الخ

جعل
وادواوزن [illegible] ثقيل [illegible]
واو [illegible] ثقيل كوروب حذف ايتديلر
غزوا اصلنده غزو ايدى بانقا ضمه سندن اول زائدا كسره ثقيل كوروب
حذف ايتدك ويردك بانك ضمه حركتنى ما قبلنده كى حرف صحيح ساكن اولدى
زايه اجتماع ساكنين اولدى يا ده واودن اجتماع ساكنين دفعيچون يايى
حذف ايتدك غزوا اولدى يغزون اصلنده يغزوون ايدى [illegible]
[illegible]
واوك ضمه حركتنى ما قبلنده حرف صحيح ساكن اولدى [illegible]
اجتماع ساكنين اولدى واو بنده واو اجتماع ساكنين دفعيچون واو اولى
حذف ايتدك يغزون اولدى يرمون اصلنده يرميون
ايدى يانك ضمه سندن اول [illegible] كسره سنى ثقيل كوروب
[illegible] يانك ضمه حركتنى ما قبلنده كى حرف
[illegible] اجتماع ساكنين اولدى يادن واو
صحيح ساكن اولدى [illegible] حذف ايتدك يرمون
دن اجتماع ساكنين دفعيچون يايى حذف ايتدك يرمون
[illegible]
[illegible] تغزون واوك
ايتدك [illegible]
[illegible] كسره سنى ثقيل كوروب حذف ايتدك
كسره سندن اول [illegible] حرف صحيح
ويردك واوك كسره حركتنى ما قبلنده كى حرف صحيح
ساكن اولدى زايه اجتماع ساكنين اولدى
واودن ياده اجتماع ساكنين دفعيچون واوى حذف
ايتدك تغزين اولدى قائل اصلنده قاول ايدى بر
اسم فاعل الف زياده ايتدك اجتماع ساكنين اولدى الف فتحه بر
الف مقلوبه دن اجتماع ساكنين دفعيچون الف مقلوبه يى حذف
همزه يه قلب ايتدك قائل اولدى

غازٍ اصلنده غازو ايدى واو طرفده وقع اولوب ما قبلى
مكسور اولدوغندن واوى يايه قلب ايتديلر [illegible]
ايتدك غازى اولدى [illegible]

مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وبهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن واي واني واما انجزام
المضارع مع كيفما واذا فانه لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد
واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا
اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت انا اقرا ايضا
عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال و
الكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة يجيء بيانها ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما
هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذه القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء
اي استغراق
الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها وجواز

وجواز
ولو اذا قلت ندم ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى الوقت
التكلم بها صح

وجواز حذف الفعل اي تختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص
ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا
باستعمالها غالبا في المتوقع اي بنفي بها منتظر متوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي اللام
المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله لنا و
هي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم
تسكن بعده
نحو ولتات طائفة اخرى فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ و
لا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي
يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل وللمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم

وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المغني وكلم المجازات تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات
لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شيء لشيء آخر بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك والشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث
انه يبتني ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء
على الاول

مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني
فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما
بمعناهما مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان كان زيد
آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو
ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي
لا يستقيم ان يكون الشرط له تأثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان

اى الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفيا بلا احترازاً عما اذا كان منفيا بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن من حيث يجب فيه الفاء
لعدم تأثير ادات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى
بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان
يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى
وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعاً مذكورين فالفاء لازمة فيه
لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس او بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تأثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة وهي الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما ولم او لن
الا غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحروف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الرابطة وهي الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب

والمضارع المنفي بلا كقوله تعالى
ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا صح

او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس

قريب من معنى الفاء لانها تنبئ بحدوث امر بعد امر فيفيد بها
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه الجملة بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة ان كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى
ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى
ان لم تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني
نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة متأخرا
لان يكون سببا لما تقدم قصد به التسببية اى سببية ما تقدم له
في تقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء مجزوماً به وانما اختص تقدير
ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهي مسببة له فان كان المضارع الواقع
بعدها بتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل يجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا
تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه
لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار فهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

فالعرف

فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية
هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك
قوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي او امثلة المضارع
ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال الامر لان
الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى
المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل

عن المفعول لانه الفاعل المخاطب احترازعن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازعن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة
المخاطب وعن مثل صَهْ ورُوَيْدَ وحكم آخره اى آخر الامر الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاع ما يقتضى اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى
الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح و
سقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من
المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوارم
كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وبه الكوفيون الا انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده
اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر
المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وليس المضارع
برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف
من المزيد فيه وانما هو من باب الافعال لا غير زدت همزة وصل

وصل

وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا
قيل فى اُقْتُلْ اَقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضى
المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر
التاء ومكسورة فيما سواه اى سوا ساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الافعال
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون
بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين
فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله
اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او
على حذف المضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد

بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحْرِج واعلم واختير له
هذا النوع في التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان للخروج في الضمة الى الكسرة ووزن فُعِل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره
بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع الهمزة الوصل
نحو اُنْطُلِقَ واُقْتُدِرَ واُسْتُخْرِجَ لئلا يلتبس في الدرج بالامر مع
ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ
لئلا يلتبس بصيغة مضارع نحو علمت وجاهلت ودحرجت خوف
اللبس وهذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل
العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِي

وطوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
الاعلالين في روي وطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه
كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل اللام في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما
ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بِيْعَ وقِوْل فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاز
الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة
هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا اراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم الاشمام ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا

غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُوِلَ
وَبُوِعَ بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول في معتل العين
في الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول في معتل العين من باب
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات
الثلاث فيه اذ تِيرَ وقِيدَ فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن
ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت
واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يُضرَب ويُكرَم ويُلتزَم
ويُستخرَج ويُدحرَج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل
المضارع

المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تنقلب العين
فيه الفا ان كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع وينقاد ويختار
ويستجاب ويقام لتحركها محققة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه
على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه
فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفا على غير الفاعل فهو المتعدي كضَرَبَ فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقَعَدَ فانه وان
كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية و

والقابلة وهيئة الفاعل لكن فهم مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالالف للمفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين فانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاخر فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل كاعلم واري بمعنى
اعلم وهما اصليتان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبّأ واخبر
وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل
تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام و
هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا او الاقتصار
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعول

كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وفي جواز تركهما
معا افعال القلوب وسمي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شك في هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه
اي عن الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما انشاءت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا الكلام في باقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها اي جمع خصيصة و
هي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها

وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرًا وحذف المبتداء
والخبر غير قليل ان المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى و
لا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى
فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال
فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معًا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيًا منسيًّا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة

اذ من المعلوم

اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من العلم والظن واما مع قيام
القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صحيحا صادقا
ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين
لها كلاما تامًّا على تقدير الالغاء وجعلها مبتداء وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا
نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على
تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظنى
وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير
التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما سيان والالغاء اولى على تقدير
التأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم

ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك
في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان ومن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا لمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما في حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف بالمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا

في الحقيقة

في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فَقَدْتُني وعَدَمْتُني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية و
الحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر اراني للرماح
دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر
خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت و
خلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم
والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا
خيال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وظننت زيدا
بمعنى اتهمته اي اتخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه

قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من
غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب
من معنى علمت ورؤية بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها و
علمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من
معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى
استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة اى سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة
بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد

الافعال التامة

الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده و
انما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة
لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على التقرير كالزمان
فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا
كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما
هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا
يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرنا ان
هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى
اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل و

بات واضحى وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وما دام وصار وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم
التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار
زيد عالما كاملا وقد جاء اى جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اثباتا بان يكون ما ناقصة وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم فى الغرارة ونحوها اى لم تكن هذه
على قدر ما يحتاج اليه او للاستفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى
لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا
للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة

المركبة فى المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم
معناه اى معنى هذه الافعال يعنى الاثر المترتب عليه مثل صار
زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى الاثر المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد
غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر وهو غنى اثر
ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الخبر الاول لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثانى لشبهه بالمفعول
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان الله
عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى
صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو
قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فانة بيوضها

[illegible]

لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان اسمًا
لها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسرا للضمير كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع
وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة
تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت و وقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون
زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بمعنى الاصل كقوله نكلم
من كان فى المهد صبيًا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما
ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة لاستيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى
مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد
كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل و رجع واستحال وتحول وارتد
قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال

وقال فيما الكلمة نحو لتبوءنا ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الا بصورها مثل اصبح زيد قائما و
امسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات
تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى
اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية
القلة جعل فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفضلها
على الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه

الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل آض او
عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا امشى من وقت الغداة وراح اذا
مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذكرها انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والملحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن
البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارح
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار
خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ
قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبل عادة نحو ما زال
زيد اميرا استمرارا امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ في معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى على هذه الافعال كانت معانيها نفى النفى

ونفى النفى

ونفى النفى استمرار الثبوت وباعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا
ويلزمها ان هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى
بدخول ادوات النفى عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها
لم يلزم النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر
الى غاية بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها في تاويل
المصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة
دوام جلوس زيد فما دام لم ينضم ما دام باجلس ولم يحصل من مجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى
فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة

الى وجود كلام وليس لنفي مضمون الجملة حالاً اى فى زمان الحال مثل
ليس زيد قائماً اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفي مضمون
الجملة مطلقاً ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائماً
الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وهذا هو مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار افعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده و
عدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تأخرها عنها نحو صار عدوى صديقى و
ان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجباً
كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم
اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر

فعلا

فعلاً لكونها افعالاً وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة
ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما
فى حيز النفي عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم الصلة على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافاً
ثابتاً لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه لا من
جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم
وذكر الخلاف منه فى غير ما دام لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذى
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما
فى حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة
امرين فى اصل الفعل صريحاً وهو اى القسم المختلف فيه ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج الجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفي لانه يمنع تقديم
معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين

في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول اياه بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر و
قرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي كما يفضي
اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لد

لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ونحوه وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
والمتام ينصرف في عسى لتضمنه الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها نقول على الاستعمالية
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما من جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر
اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى
ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى الانشاء [illegible] فالمضارع مع ان وان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالفعل الذي
كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى وعلى هذا تامة

وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا
وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى
في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة ههنا احتمال آخر وهو
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد و
ان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب
التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
اسكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها له بكاد فكما ان كاد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى

زيد

زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم الذي امست فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه
على الحصول للفاعل في الحال فاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من
غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد
تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمضي فلما كان كل واحد فيهما متشابها اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا ادخل النفي على كاد فهو ان كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على الاصح
ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة في قوله لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى و

لتسليمه تخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد
للاثبات لما اخطأ ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله
تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه
وانتفاء القرب منه فلا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
تخطئة ذي الرمة في تسليمه تخطئتهم وروي عن عنبسة انه قال
قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره الى هو كقوله تعالى لم يكد
يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي ففي مضمونه تمسكا عنه في
دعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي دعوى الثانية بقوله ذي

الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حين اداه بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته
للفاعل دنوا اخذه وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال
طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا الغروب وجعل بمعنى طفق واخذ شرع
وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
وفي كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او
اخذ زيد او كرب زيد يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى
وطفق يخصفان عليهما من ورق الجنة واوشك يعني
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد

في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك
زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة تستعمل استعمال كاد
بدون ان نحو اوشك زيد يخرج فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر
الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير
فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية او الجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بنحو مثل لله
دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل
من عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا
ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع له والمراد ما وضع لانشاء التعجب فخرج نحو حسيب لا يستعمل في
غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي
لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه

تركيب

تركيب ما افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغير ان صيغتهما الى مضارع ومجهول
وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد
شذ ما اشهر الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا
او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي التقديم جائز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا
تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم
والتاخير لما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن

ولا بزيد احسن لانهما بعد الفعل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران
كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان
نحو ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء
على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ
لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما

موصولة

موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها
خبرها قال ابن الحاجب وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم
وبه اي مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة
الا اذا كان التعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول
على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد
ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش احسن بمعنى صير
ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي
لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون
احسن متعديا بنفسه وكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل
اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء و
تبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا و

بجعله كذلك بان يصفه بالحسن فلانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من
جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته
وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعِل بكسر العين وقد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و
عينه حلقيا اربع لغات احديها فعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء وهو
فِعْل والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند
بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في
النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير
واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل وجههم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة

مفردة

مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب
رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى
الذي فاعل لنعم ويكون الصلة في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة
تامة بمعنى الشيء ومعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعديته
انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في
المفتاح وهو المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم
يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه
او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم
الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل
نعم الرجل فكانه يسئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم
الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقته بالفاعل

او مطابقة الفاعل ايا في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبه الحرف لم يجب لحاق العلامة بهما وقوله
تعالى بئس القوم الذين كذبوا باياتنا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم او شبهه فما يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة
للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذكره في قصته
وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم و
الشرائط والاحكام ومنها اي من الافعال المدح والذم حبذا في حبذا وهو
اي حبذا مركب صاحب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعل اي ذا
فاعل هذا الفعل وهو حبذا ولا يتغير اي حبذا او فاعلا او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا ان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها

بجرى

مجرى الامثال التي هي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند ويعرب اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد و
التثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او
راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في
حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقل
بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في
غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى الاسم ليتعقل معناه بالنسبة
اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي [illegible]

الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل المستنبط منه معنى الفعل
كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع
المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا
مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اى برحبها فكيف هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى
ما يليها او لان اثرها فيما يليها الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى و
فى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما الموجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء و
الكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها الواو
التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا وثلثة التى يليها يكون حرفا واسما والثلثة
البواقى يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما

يطلقون

يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل
لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما تفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجى
اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن
استقام المعنى والتبعيض اى ويجئ من للتبعيض وعلامته وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف
على قوله للابتداء فانه مفهوم بالجرية وزيادتها لا يكون الا فى غير الكلام الموجب
نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من
مطر فاجاب عنه استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم
منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض والتبيين

اى قد كان بعض مطر اى شئ من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلاً قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية بل للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز قياسا وفى للظرفية اى لظرفية موصولة لشئ حقيقة نحو المال فى الكيس او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرور الباء اما حقيقة كما فى

فى مررت

فى مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل وصدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة حروف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وفى ما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد

وكفى بالله شهيدا والتي بمعنى اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والتي
بمعنى او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اي لبيان علة بشيء ذهنا نحو ضربته للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان
كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق بالتقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا
وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابن ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند البعض الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في
معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب فعلها ماض لانها للتقليل المحقق

ولا

ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو مررت برجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذكر الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل
اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه
رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين
وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعدها ما
على الجمل نحو ربما جود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم
ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلد ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول
الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه
وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها

بمعنى ابل

تصيرورتها بمعنى رب ولا يقدرون ان معطوفا عليه لان ذلك تعسف
واو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء
لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى
الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم اسم الله او غيره فلا يقال وك
لافعلن مثلا بل يقال والله او رب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها
الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم
وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهى كما يكون عند حذف الفعل كذلك يكون عند
ذكره نحو بالله لافعلن واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون ايضا

نحو

نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى
خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى
ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحروف النفى ما ولا
فاللام فى الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم
السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وتالله هل قام زيد
وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة
التى تدل على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو
زيد والله قائم او زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب

المعنى لكنه يجب اللفظ لاشى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا
يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه
عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثانى ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء
شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن و
على اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من
جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه
وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف بالظاهر اى
بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد
يدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى
او الحاضر فيهما للابتداء فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى

فالمراد

فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى
الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
او ما رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون
فيها فان معناه ان مبدا مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر الذى اعتبر انه حاضر او ان
مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر انه حاضر فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومنذ
يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح
اعتبارهما مبدا لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير
مضاف اى ما رايته منذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد

وعدا زيدا وخلا زيدا واذا نصبت يكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل**
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت
وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ
وأنّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر
انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد و
المشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فانها بعكسها اي بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما
ولو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما

حملنا

وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان تجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى
اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكمال ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل
هذه الحروف اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انّ زيدا قائم احدثت ما احدث
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها تسميتها بالجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد
ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع
يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
فكسرت انّ ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم
وكسرت بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة
نحو قال انّ زيدا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لانّ صلة الموصول
لا تكون الا جملة نحو جاءني عمرو الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع

جملتها فاعلة نحو بلغني أنّ زيداً قائم لوجوب كون الفاعل مفرداً وحال
كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول
مفرداً وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون
المبتدأ مفرداً وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم
لوجوب كون المضاف اليه مفرداً وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّ معادلك
رغبت اي لولا رغبت انّ معادلك ولولا انك ضربتني ضربتك وكذلك قالوا
لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون
مفرداً نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان
اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فانه الفتح اما الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من
يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان

المراد من يكرمني فجزاؤه انّي اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول ان اذا
انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على
انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معهما مبتدأ
محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة
المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي
همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان نابتان في
اللحيين تحت الاذنين بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا
وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الآخرة اي مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقولات
تعين الكسر لان اول المقولات اي احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى
المصدري اعني الحمد قول خاص وليس جنس المقولات وان جعلت ما

مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس المقول ولذلك
اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع
لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا
فهى مكسورة حكما حيث يكون ما عملت فيه بتاويل الجملة فيجوز ان يرفع المعطوف
على اسم حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز المعطوف على محل اسم
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على
اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم و
عمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو
لم يعطف قبل [illegible] لزم اجتماع عاملين فى اعراب واحد مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن الكل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ومن حيث انه خبر المعطوف

علے اسم

علے اسم ان يكون العامل فى رفعه الابتداء فلا يلزم اجتماع عاملين اعنى ان
والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا
العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل ان فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر
لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى عدم جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان نحو
انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسم
بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور ولكن فى جواز العطف
على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان
معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج
زيد ولكن عمروا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على محل اسمها العدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا كذلك اى لاجل
ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام اى

التي هي للتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا كذلك التأكيد دونها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو التأكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها
وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما
عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى
الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معنا الذي او التأكيد وقد جاء مع ضعفه في
قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وهم يجوز الغاؤها اي ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها عليها هو الاصل وهذا لم يذكر صريحا واللام على
كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في

مثل

مثل ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلظهور الاثر فلان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال الابتداء اي من الافعال التي هي من
دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم
اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها متمسكين بقول الشاعر والله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق و
اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم وان اعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه

بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشأن
حتى يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها
فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد يكون عاملا وقد يكون والعمل في الظاهر وان كانت اقوى من العمل
في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون
وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل ان المفتوحة على الجملة
الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او
فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وقد شذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في
الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انكه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشع فلو انك
في اليوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويليها اي المفتوحة المخففة
حال كونها مقرونة مع الفصل الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان
ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم
ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشع واعلم فعلم المرء ينفعه

ان سوف

ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حروف النفي
نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون
كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما كالفارق بينهما اما من حيث المعنى
لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما حيث
اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب وهو مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف
ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل
جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان في المعنى على الكسر وتخفف الا كان فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر

كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اهملتها قلت
كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا
ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير
مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة ولكن وهي
عند البصريين مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرية بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو خالفه
نفيا واثباتا وكلمة ان لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لزوما لخروجها عن المشابهة وانتفت
عاطفة لفظا ومعنى نظرا بشبهها بخلاف ان ان المخففتين فانه ليس لهما ما جرينا عليه

وفي

وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
له شاهدا ويجوز معها مخففة او مشددة الواو وهي اما عاطفة للجملة
على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا
قائما اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان ينتصبان بان عامله
على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا
فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول
اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم

تغلطون ولعل اثت عنه قد يكون قريبا والغالب هو الاول وشذ
الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع
مجرورا في موضع آخر فانه حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك
الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل
مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود
الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت
عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام
ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفتي منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو
جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها

وبدل

وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فتقول جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو او حتى عمرو اذا حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب بيان للاطلاق فيها اى لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا
وعدما والفاء للترتيب اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء
في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضى وضعها جزء
قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعها اى متبوع معطوفها
ليفيد اى العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى
يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فيصار كانه غيره فيصح لان يجعل

نهاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء ساير الناس
وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحجاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح بانه يفيد شمول النوم
لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انه لم تأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون

جارة

جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم نحو بينه على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها
جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود
من اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور وايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة لاحد
الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوى الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي
احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اي

الا ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة هذا ما افاده
المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام
عمرا احسن فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشرقية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها
احد المتساويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت
زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا في الجملة فكلام المص
ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثم اى
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى
بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين [illegible] او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد ام عمرو او جاءك
اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان
احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب عنه بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في

في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو من مسامحة
واقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني
والواقع بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطعة التي اراها الابل
وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست ابلا اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت به
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها فكانك قلت بل اهي شاة ولما
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك بقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزمه ان يصدر المعطوف عليه او لا باما
ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ويعلم من الاول ان الامر في
الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان
يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني

زيدا او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العاطفة والا
لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي
ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما التي يقع على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا او بل ولكن هذه
الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم على احد من الامرين المعطوف و
المعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه من
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء
ثبت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء ثبت للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن
بطريق القصد وانما صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه

اي اما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى

الى

الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى ان بها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي لحكم غير
مستقلة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد
لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في
مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
فهي كلمة تقديرية غير مستقلة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة الى التحقيق
معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح

الهمزة وسكون اليا، والهمزة للقريب فكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القريب
من غير زيادة والى كلمة اى فانها اقرب متصف بزيادة القرب وله
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم
وبلى واى بكسر الهمزة وسكون اليا، واجل وجير وانّ بكسر الهمزة و
فتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف تتبين وجه تسميتها
بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمون الجملة استفهاما
كان او خبرا نفيا فى جواب أقامَ زيدٌ بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم
زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى
بلى فى جواب أَلَسْتُ بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه لستَ ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر بها
فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب

النفى

يعنى لنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن
الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به
فهى اذن تنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ
لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهنا مخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر الفعل
القسم فلا يقال اى اقسمت اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمرى تقول اى والله واى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر والفتح
وانّ تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل وجير وانّ
للمخبر قد اتيك زيد او لم يأتك اى قد اتاك او لم يأتك وجاء ان لتصديق الدعاء
ايضا نحو ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك انّ وراكبها اى
لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر
ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن انّ اللقاء اى نعم اللقاء شفاء

من الشافية امن ... ليس الاستفهام وذكر بعضهم الاثبات

للتحسين فجيئها في هذين الموضعين خلاف ذكره المص من كونها لتصديق
المخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع
زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد للمعنى كما في الاستغراقية والباء
في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا لا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري
سبحانه وتعالى ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس
القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان
جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام

زيد

زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا اما نحو
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكور ت
مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما
جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها لكرم والجر بعدها
بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضا لين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة والسر في زيادتها تنبيه على جلاء القضية بحيث
يستغني عن القسم فعبر بذلك في صورة نفي القسم وشذت زيا دتها

ولا اقسم بهذا البلد

مع المضاف كقوله في بيت لاحو ويشري وما شعري اي في بيت نحو المعد
للمهلكة جمع حابر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم
ذكرهما مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير
اي وهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان المخففة لما في معنى القول
اي لفعل مقرر فيه معنى القول لتقرر المراد في الفرق غير منفك عنه
فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول فهي لا تفسر في الكثير
الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى و
ناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لقوله ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس
تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد يفسر به
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله

ان اقذفيه

ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر
ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما و
ان المفتوحة المخففة للفعلية اي الجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة
الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية فقال الشيخ الرضي هو الحق وان كان قليلا كما
وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل
المفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد
اي كونه زيد حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر
الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتقدر ليدل من اول الامر على ان
الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا

نحو هلا زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته و ضربت
هلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على
ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي
في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن
تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا
دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وافعاله قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق من
غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى

التحقيق

التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد
لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان
على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان
اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي
قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا

ضربت لما عرفت وتقول اضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانها
ما دخل عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحق منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
لانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب والبحث و
يقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول
اثم اذا ما وقع وامن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء
والواو من حروف العطف بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام كادوات فان للاستقبال
وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل و
في بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء
دخلت

دخلت على الاستقبال او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في
الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو
قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان
لو لانتفاء الثاني بانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي لحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف

فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص رحمه
الله ان لو لانتفاء الاول بانتفاء الثاني وخطاء عكسه المشهور
ولم يدر ان ماذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء
اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف
كلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند لانتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان
استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك
لو اهانني لاكرمته ليبان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام وتلزمها ان اي ان
ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد و
لو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل
الفعل المحذوف لان حذف المفسر والفاعل بعد من حذف الفعل
وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع
فيه منطلق ولان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له
من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى
ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن
الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاقا الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذر اى تعذر وقوع
الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا فوقع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى
في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان واخذت بدء
توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اى
لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب بحيث يبطل
عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب فقط للقسم لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكونه اليمين عليه وللشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا
او لم تاتني مثال الماضي معنى لاكرمنك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام
بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم وان يلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك

كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم ويكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
منشرا على غير ترتيب اللف وعلى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
باعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف و
باعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة
الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبار
هما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على

الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم القسمين على شرطهما معاً حيث مثّل لهما وتقدير القسم
كالملفوظ اى كالمتلفظ به او مقدر كملفوظ فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا
يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض و
انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك
فاما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او
ما اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن و
قد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر

بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد القسم المذكور لدلالة احد
الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكور لكنه يقدر
معنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها
وسببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض
بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى
حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء
مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اى عوضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا هو مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد
وهو ان ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا
اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن

من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن
من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها
لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن شيء
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم
يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان
كان ما يتوسط بين وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ان في حيز لك لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم
الثاني وهو يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة
رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان

مابعده

مابعده اما منصوبا نحو ما مر آنفا اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما
مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء كما ذكر
فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيدا بالابتداء لما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
بمهما يذكر زيد فمنطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل فعل محذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب واما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المص
رحمة الله عليه بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امتناع
كونها مرفوعة كثيرها **حرف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد

يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب
الى ذلك فقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله
تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني
لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لان الكلام يرتدع
المخاطب عما يقول تحقيقا للغرض لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه
ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا
كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء
الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون
هذه على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما
تلحقانه فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مونث حقيقي فتخير اي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما
تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها من احكام

تاء

تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمونث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها
لا هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد
يكون منسوبا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة واذا الحقت
على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل من غير فائدة بل هي حروف
اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح
الرضي رحمه الله هذا ما قال النحاة ولا منع لجعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها والقائل في مثل هذا الابدال اما من بدل الكل من الكل او يكون
الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتما **التنوين** في الاصل مصدر
نونته اي ادخلته نونا فسمي به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا
لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر
حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تغيرها الحركة العارضة
مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا تتابع حركة
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر الحركة

من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فآخر الكلمة اي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل
فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التنوين بالنون في نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض والمعروض
وليس نون انطلق تابعًا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن
وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف ومن ثم لا يتصور معنًى في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين النكرة والمعرفة وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن و
اما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل للتمكن قال الش رح
انا لا ارى منعًا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا فاقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته على الجنس فللتمكن والعوض
وهو ما لحق بالاسم عوضا عن المضاف اليه لئلا يبقى آخر الكلمة كيومئذ
اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة

التي

التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ
وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت
بكل قائما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل الجمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد
التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا
سمي بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزال للعلتين العلمية والتأنيث فظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علمًا كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانه معنى مناسب محل التنوين عليه والترنم
وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف سهل
به يردد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبروا ما لحق آخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات

الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كما عرفت بخلاف نحو المنحني بمنه الغنا الا انه لا يخل
التعقيب به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بحذف حرفين كلمة الابيات و
المصاريع ولا يختل بتفهم المعاني وهو اما الذي يلحق القافية المطلقة وهي
ما كان رويها متحركا فيستغنى باشباع حركته واطلاق الالف او الياء او الواو
وسميت هذه الحروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروى هذا
البيت اليا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني
نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة اي ما كان رويها حرفا ساكنا
صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد
او لانه ليس بهما حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع
الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحقت بها النون فقيل
المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو

هو التجاوز عن الحد وقد يتجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن
ولهذا سقط عن التقطيع ويسمى للقسم الاول اسم مختص به واعلم
ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لا انه بمعناه الترنم كما ان حرف التهجي موضوع لغرض التر
كيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف
التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما
التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي
التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من
اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قولهم موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن

عمرو خير اخوة زيد وهلم الا بنة حكم الاخير يجيء في حذف
همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت بغير همزة في نحو بنت هند ابنة
عاصم **نون التأكيد** قسمان خفيفة ساكنة فانها مبنية والاصل
في البناء السكون ومشددة مفتوحة لخفتها او مكسورة الا مع غير الالف
اي الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الف الفاصلة بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر لتشبهها بالتثنية فيهما بنون
التثنية يختص اي نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام
نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد في جميع امثلة وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا
يقال زيد ما يضربنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
لتشبيهها بالنهي ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جواب
المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما ينفصل عنه
وهو

وهو القسم فمن غير ان يؤكدوا بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت
اشارة الى ان الانفكاك بزيادة البعض التأكيد في ما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
ويكون ما اي نون التأكيد مقرونا كما لو كد الفعل ابقا لئلا ينقض نقل المقصود من
نون ما قبلها اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو
الواو مضموم لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين كما ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون
المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان
لم يشترط ذلك في التقائهما كما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهي الياء مكسور
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين كما مر او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فيما عداه اي المذكور من ضمير المذكرين وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وهو
ان ما عداه اي المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر
فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة
الا ستثنا متصلة فيقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس
بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل

نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات نحو الباقيات وانما ضمها الى التثنية
والجمع المونث الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس من هذا
عند الاكثرين وهما اي النونين الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية
وجمع المونث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا و
غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها
ومعنى كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر و
هو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في
نحو اغزوا الكفار وارموا العدو وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي العدو وبضم الواو المفتوح ما قبلها

نحو

نحو اخشون كما ضمت في الحاق المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرت في المنفصل فتقول اخشين كما اخشي الرجل فان
لم يكن اي الضمير البارز في الفعل يعني هو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويجعل بها الف التثنية فتقول
اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل
ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترايان
هذا مثال الغير البارز اي الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون
في هل ترى قومنا باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترين
في هل ترين بعد اثبات الياء وكسرها كما تقول لم ترى الناس هذا مثال
ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين اي على ترين
ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا
واغزن في اغزوا بحذف الواو المحذوفة ما قبلها كما قيل اغزوا القوم و
اغزن بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة

وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب [illegible] بعضها [illegible] بالمفرد
كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون
المخففة تحذف للساكن اى لالتقاء الساكنين [illegible] بعدها [illegible] بعض
النسخ للساكنين اى لالتقاء [illegible] الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهين [illegible] حذفت النون المخففة
لالتقائها [illegible] الساكنة التى بعدها وابقيت [illegible] بالبدل [illegible]
ولا لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين
فيما بينهما وانما لم يعكس [illegible] لمرتبة ما يدخل الفعل [illegible] مرتبة ما يدخل
الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في
حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا او اغزى
وقلنا اغزن او اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان
نرد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجل التنوين لانه في الاصل والمخففة [illegible] اللازم
من تبقية بابقاء اثره على ما ليس بلازم من المخففة المفتوح ما قبلها

تقلب

تقلب الفا كقولك في اضربن [illegible] اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين
اذا انفتح ما قبلها انقلبت الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت
خيرا واصابنا خير [illegible] اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا و
لا تجعل [illegible] امورنا خيرا واجعل [illegible] نونات تقايسها خفيفة
كالتاء [illegible] الندامة منقلبة بالفا [illegible] اداب عبوديتك
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة [illegible] عنه [illegible] قام
[illegible] وعن معرة استقامة الجهالات شافية و
على آله واصحابه [illegible] من زمرة احبائه فيما استدام من كلمة
[illegible] هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف
عبوديته [illegible] مطالبة الاعواض والاغراض صحوة
السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة قد وقع الفراغ
[illegible] الشريفة [illegible] الفقير محمد بن ابراهيم
[illegible] وثمانين ومائة والف

الابروان قطع بحسب اجزاء المستدير وليكون تلك القطع اجزاء صغيرة

صاحب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر علينا كشف دقايق المشكلات ووفقنا لبسط حقايق المعضلات وصل على اشرف الموجودات محمد المبعوث الى كافة المخلوقات وعلى اله وصحبه الحاثين على الحسنات والناهين عن المعاصي والسيئات اما بعد فان بعض اخواني من خلص احبابي وهو من الرسول وبين الفضلا مقبول لقال الحق الذي سيجي ذكره لا يخلو عن الاخلال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك الارسال معطا لعنك الي والايصال فاطعت كلامه واسعفت حاجته وشرحت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والماب قال الشارح الشهير بمولى جامي التحرير عامله الله تعالى بلطفه الخطير في اخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر في المشارق والمغارب اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة التبعة بكسر البا بمعنى المتبوع كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة خيرا المقدرة اي خيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المواخذة كما قال صاحب المنار واحكام العتبي وجهلة الاعراب يوضعه عن العهدة وقال الشارح ابن الملك المراد من العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمواخذة شرورنا جمع شر وهو ضد خير مجرور مضاف اليها التبعة ضيرا بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا المثناة التحتية وهو بمعنى الضرر منصوب بانه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ضرا من الشيطان الرجيم كيلا يضيع خاتمتنا وعلى التقدير الثاني ولا تلحق بنا من مواخذة شرورنا ضيرا فبسبب المواخذة يلزم منا امر عظيم وفي بعض النسخ ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا بالخاء المعجمة واليا المثناة التحتية مكان ضيرا المذكور فلعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذ لا وجه له ولا يخفى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر

ذكر في الاية الكريمة كذلك واجعل نونات بالجر مفعول اول لا جعل مضاف الى نقايصنا جمع نقيصة وهي العيب كذا في المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصي بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات نقايصنا وبين المعاصي من حيث ان لهما نونا وميما وهما قريبان في المخرج فهذه المناسبة كافية في الارادة المذكورة خفيفة كانت او ثقيلة صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة صغيرة والثقيلة كبيرة كما لا يخفى في مواقف الندامة الجار مع المجرور في محل متعلق بلفظ اجعل ويمكن ان يكون الجار مع المجرور في محل النصب على انه حال من المفعول الاول المذكور وانما قال في مواقف الندامة لان المرء يرى سيئاته فيها منقلبة منصوب على انه مفعول ثان لا جعل الف اداب عبوديتك الجار والمجرور متعلق بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات بالف اداب العبودية انقلاب المعاصي والسيئات الى الحسنات بقرينة المقام ايضا ويمكن ان يوجد المناسبة ايضا بين الف الاداب والحسنات من حيث ان اوليهما الف وحا وهما من حروف الحلق على نهج الاستقامة الجار مع المجرور صفة لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة في موقف الندامة منقلبة بحسناتنا من حيث ان عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة فيكون جميعها حسنات فندخل تحت وعد قوله فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ونخرج عن وعيد قوله واما من خفت موازينه فامه هاوية وعلى تقدير ان يكون الجار مع المجرور في مواقف الندامة في محل النصب على انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة حال كونها مرئية في مواقف الندامة منقلبة بحسناتنا الخ ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة وعبارة منقلبة بالف حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف

ذكر الاستقامة بعد ذكر اللف حيث ان الالف مستقيمة وصل فعل امر من فعل على حرف جر موصول ج
من موصولة كلمة مرفوعة مبتدأ مضاف الى شفاعته وهي مجرورة على انها مضاف اليها كلمة
والضمير المجرور عائد الى الموصول في محو ارقام الضلالات الجار مع المجرور متعلق بلفظ كافية وهي
مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور وعن مضرة وهي معروفة
شناعة شفاعة وهي الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها المضرة اسقام جمع سقم بضم السين و
وسكون القاف و بفتحهما وهو المرض مضاف اليها لشناعة الجهالات وهي مجرورة لكونها
مضافا اليها لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ شافية هو مرفوع على انه خبر بعد خبر
للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور في القرينتين على متعلقهما لامر السجع فيكون حاصل
المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافية في محو ارقام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة
اسقام الجهالات وهو سيدنا ومولانا محمد عليه السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف
عبارة كلمة وعبارة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن
الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لا يخفى لطف ذكر شافية بعد ذكر الاسقام
حيث ان السقيم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات بالشفاء
الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكذا لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات
حيث اشار الى كون الضلالات مرقومة محسوبة وكذا لا يخفى لطف اضافة اسقام الى
الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم
من زمرة احبابه لا يخفى ان هذا القول مستغن عن البيان قد للتحقيق استراح
فعل ماض من كد الكمد الحزن المكتوم كذا في المختار الجار مع المجرور متعلق باستراح
الانتهاض

الانتهاض مجرور مضاف اليه لكمد قال في المختار استنهضه لامر كذا امره بالنهوض له
والنهوض القيام والاستواء لنقل الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض هذا الشرح
مجرور مضاف اليه لنقل من السواد الى البياض الجار مع المجرور فيهما متعلق بنقل العبد
مرفوع فاعل استراح الفقير مرفوع صفة العبد عبد مرفوع على انه عطف بيان للفظ العبد
العبد الرحمن مجرور مضاف اليه لعبد الرحيمي الجامي مرفوع تقديرا على انه صفة نسبية
لعبد الرحمن وفقه فعل ومفعول الله فاعل وفق سبحانه كلمة سبحان طويلة البيان
لا يليق بهذا المختصر في وظائف جمع وظيفة وهي معروفة عبودية مجرورة مضاف اليها لوظائف
الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى عبد الرحمن للاعراض بكسر الهمزة و
سكون العين المهملة مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا عن
مطالبة الجار مع المجرور متعلق بالاعراض الاعواض جمع عوض مجرورة مضاف اليها
لمطالبة من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله والاغراض بفتح الهمزة وسكون الغين
المعجمة جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى قد استراح العبد
الفقير عبد الرحمن الجامي عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد في قوله قد استراح لا يان الكار
من بعد وان شرحه لله تعالى لا للاعواض والاغراض ولا يخفى لطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر الانتهاض جميع
الآن كان انتهاضه ليلا ونهارا والليل جميعا المأخوذ بالاشارة بلفظي السواد والبياض اللهم يسر وخلص في الدنيا ولا تجعلنا في آخرة
من اهل الاعراض و احفظنا من شر النفس مع الاغراض فالله كريم مستغن عن الاعواض والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
للاعواض
حيث اشار ح
احفظنا
مستغني



ذكرلا
من موص — موصول ج
والضمير
مرفوعة
بشناعة — شناعة
وسكو
مضافا
للمبتداء الم
المعنى اللهم
السقام
عبارة كلم
الكلمة وه
حينئذ — بالشفاء
الضلالا
حيث اشا
الجلالات
من زمرة ا
فصل ماض م